مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٤٧**

الاثنين، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوكاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد ندوهونغريهي
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيدة كازاراغينه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، أوروغواي، البرازيل، بيرو، جامايكا، غواتيمالا، كندا، كولومبيا، المكسيك، هايتي، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/162، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوري.

السيدة أونوري (تكلمت بالفرنسية): أود أن أعرب عن امتناني إلى لكسمبرغ بصفتها رئيس مجلس الأمن وإلى جميع أعضاء المجلس على عقد هذه الجلسة للنظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162). كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوجود الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود أن أشكر على وجه الخصوص جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والدول الأعضاء التي تعاونت في عملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار على ما تقدمه من دعم قيم في توطيد السلام والديمقراطية في هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٣ (انظر S/PV.7024)، ظلت الحالة الأمنية العامة في هايتي مستقرة نسبيا. وبالمقارنة مع عام ٢٠١٢، شهد عام ٢٠١٣ انخفاضا في الجرائم الكبرى، بما في ذلك جرائم القتل والاختطاف، بنسبة ٢١ في المائة و ٥٣ في المائة، على التوالي.

وبينما النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير قد شهد ارتفاعا في عدد المظاهرات نسبته ٥٧ في المائة، لا سيما في منطقة العاصمة بورت أو برنس والمناطق الحضرية الأخرى في جميع أنحاء البلد، كانت معظم هذه المظاهرات سلمية، وكان سببها المظالم الاجتماعية والاقتصادية إلى حد كبير.

واستمر تحسن أداء الشرطة الوطنية الهايتية، وظل الوضع الأمني في المقاطعات الخمس التي أخلاها عنصر البعثة العسكري مستقرا. ومع ذلك، عندما تم وضع قدرة الشرطة الوطنية موضع اختبار شديد، كان من الضروري في أغلب الأحيان تلقّي الدعم التشغيلي من جانب قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتظل زيادة تعزيز الشرطة، بالتالي، معيارا حاسما لتحقيق الاستقرار بالنسبة إلى البعثة.

وبالانتقال إلى الحالة السياسية، أود أولا أن أشيد بالقادة السياسيين في هايتي لاختيار طريق الحوار والتوصل إلى اتفاق بشأن إجراء الانتخابات هذا العام. وأود كذلك أن أهنئ

المؤتمر الأسقفي لهايتي ورئيسه، الكاردينال شيبلي لانغلوا، بالنجاح في التوسط حيال إبرام اتفاق ناجم عن خطوة غير مسبوقة في التاريخ السياسي لهايتي، عندما جرى في ٢٤ كانون الثاني/يناير إطلاق حوار في هايتي بين السلطة التنفيذية، والبرلمان، والأحزاب السياسية لمناقشة المسائل المتعلقة بالحكم الديمقراطي، والانتخابات، وتعديل الدستور. وتمّ في نهاية المطاف التوقيع الرسمي بتاريخ ١٤ آذار/مارس على اتفاق إيل رانشو من جانب السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية المشاركة. وينص الاتفاق على أن يجري انتخاب واحد هذا العام، يجمع بين الانتخابات المحلية والبلدية وانتخابات مجلس الشيوخ الجزئية، مع الانتخابات المتوخى إجراؤها نهاية عام ٢٠١٤، أي الثلث الثاني لانتخابات مجلس الشيوخ ومجلس النواب بكامله.

وحسبما ورد في الاتفاق، فإن الأحكام الرئيسية التي يتعين تنفيذها في غضون ١٠ أيام تشمل تعديل قانون الانتخاب بغية إعطاء الولاية المناسبة للمجلس الانتخابي؛ واستبدال ما يصل إلى عضو واحد من المجلس الانتخابي بكل سلطة من سلطات الدولة الثلاث؛ وإحداث تغيير وزاري يشمل الأفراد الذين ينتمون إلى الأحزاب السياسية المهتمة. وقد أنشئت لجنة لرصد تنفيذ تلك الأحكام. وأعرب عدد من الموقعين على الاتفاق عن تحفظات بشأن بعض الأحكام، مما يشير إلى احتمال إجراء مزيد من المفاوضات الضرورية لتيسير تنفيذها.

إن اعتماد قانون الانتخابات الذي طال انتظاره وإصدار هذا القانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إلى جانب اتفاق ١٤ آذار/مارس المنبثق من الحوار في ما بين الأطراف الهايتية، أمور مهّدت السبيل أمام إجراء انتخابات شاملة وشفافة مقررة في وقت لاحق من هذا العام، وهي شرط لا غنى عنه لاستمرار عمل البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تنفّذ السلطات الهايتية الآن أحكام هذا الاتفاق، بما في ذلك تعديل قانون الانتخاب في الوقت المناسب. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل بعثة الأمم المتحدة مع أعضاء المجتمع الدولي الممثلين في هايتي على إشراك الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في هايتي.

وبالنسبة إلى الوضع الاقتصادي، هناك سبب للتفاؤل الحذر والأمل المتجدد، نظرا لأن معدل النمو الاقتصادي بلغ ٤,٣ في المائة عام ٢٠١٣، وزوّد الحكومة الهايتية بركيزة للتنمية أكثر استدامة وإنصافا. ولقد تواصلت عملية إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في فترة ما بعد الزلزال، ومن المقدّر أن مجرد ١٤٦ ٥٧٣ شخصا ما زالوا مقيمين في المخيمات المؤقتة من أصل ١,٥ مليون نسمة لجأوا إلى تلك المخيمات عقب المأساة التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وعلى الرغم من هذا الإنجاز، يتحتم على الحكومة، من الناحية الانسانية، أن تنفّذ التزامها بكفالة الإغلاق المنظم لتلك المخيمات، وإيجاد حلول دائمة للنازحين، الذين لا يزالون يعيشون في ظل ظروف قاسية، أو يواجهون حالات الإخلاء القسري.

وحقيقة أن حوالى ٦٠٠ ٠٠٠ هايتي ما فتئوا يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد أمر يدعو إلى القلق، تماما مثل تفشي سوء التغذية الحاد بين الأطفال، حيث ارتفع معدله من ٥,١ في المائة عام ٢٠١٢ إلى ٦,٥ في المائة عام ٢٠١٣.

وبينما ينخفض عدد حالات الكوليرا المشتبه فيها إلى حد كبير كل عام، إذ تراجع من ٣٥٢ ٠٣٣ حالة في عام ٢٠١١ إلى ٥٨٦ ٠٨ حالات في عام ٢٠١٣، يجب القيام بما هو أكثر من ذلك، طالما أن هايتي لا يزال لديها أكبر عدد من حالات الإصابة بالكوليرا في العالم. فتوفير الصحة على نحو أفضل واستدامتها يتطلبان جهودا عاجلة وواسعة النطاق لمكافحة هذا المرض، وإصلاح عقود من قلة الاستثمار في النظم الأساسية للمياه المأمونة، والنظافة، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية. واتخذت منظومة الأمم المتحدة في هايتي

مبادرة مدتها عامان، بتكلفة ٦٨ مليون دولار، لدعم خطة الحكومة الوطنية ذات السنوات العشر للقضاء على الكوليرا. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الأمم المتحدة وحكومة هايتي من أجل وضع اللمسات الأخيرة على إنشاء لجنة رفيعة المستوى للإشراف على التنسيق في مجال تنفيذ تدابير التصدي للكوليرا، كما هو مبين في الخطة الوطنية.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٩ (٢٠١٣) بشأن زيادة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة، فإن البعثة تسير حسب الخطة المقررة التي تقضي بخفض ١٥ في المائة من أفرادها النظاميين، ليصل قوامها إلى ١ ٥٠٢ جنديا بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويظل عدد أفراد مكوّن الشرطة ١ ٢٦٠ فرد. ونظرا للمكاسب التي تحققت في مجال الاستقرار منذ عام ٢٠٠٤، فإن الأمين العام على ثقة من أن هايتي وشركاءها يمكنهم مواصلة المضي قدما في العملية الجارية لتعزيز الأنشطة. علاوة على ذلك، أشار الأمين العام في تقريره (S/2013/493) الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٣، إلى أنه يعتزم استكشاف أفضل طريقة للأمم المتحدة لمواصلة الإسهام في تحقيق المزيد من الاستقرار والتنمية في هايتي بعد عام ٢٠١٦.

وانطلاقا من إجراء استعراض أولي، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، جرى تحديد خمسة خيارات واسعة النطاق وتمّ اقتراحها في أحدث تقرير للأمين العام. وهذه تشمل أولا، تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لهايتي يقوم ببذل المساعي السياسية الحميدة؛ ثانيا، إنشاء بعثة سياسية خاصة، مع استمرار تقديم الدعم لتطوير الشرطة من خلال تطوير أفرادها، ودعم الجهود التي تبذل في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ ثالثا، تصوّر إنشاء بعثة لحفظ السلام تكون أصغر حجما وأكثر تركيزا دون وجود عسكري، واستمرار تواجد شرطة للأمم المتحدة على نطاق البلد وربما زيادته. ومن المهم ملاحظة أن هذه الخيارات الثلاثة الأولى لا تتوخى وجودا عسكريا للأمم المتحدة. والخيار الرابع هو إنشاء بعثة لحفظ السلام تكون أصغر حجما وأكثر تركيزا مع وجود شرطة للأمم المتحدة وحضور عسكري ضئيل؛ والخيار الخامس هو تعديل الولاية الحالية للبعثة بحيث تعكس نطاق الأنشطة المقلّص الناجم عن إتمام خطة الضغط.

وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما شديدا بإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين الوطنيين والدوليين في العملية التشاورية التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد الخيار الأنسب لكفالة ليس استفادة هايتي التامة فحسب من الانتقال بنجاح إلى تكوين جديد لوجود الأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٦، بل الحفاظ أيضا على الإنجازات الآيلة إلى تحقيق الاستقرار واستدامتها.

ومن الواضح أن المشاورات ستجري أيضاً مع حكومة هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إجراء تقييم للاستراتيجية الشاملة للأمم المتحدة وعلى نطاق كامل لتزويد المجلس بأحدث تقييم متعمق للظروف القائمة على أرض الواقع.

بالتوازي مع العملية التي وصفتها من فوري، يجري تنقيح لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل بشأن هايتي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ بالتنسيق مع نظراء الحكومة الهايتية والجهات المانحة لتحديد المجالات ذات الأولوية للمشاركة الاستراتيجية لفريق الأمم المتحدة القُطري كون البعثة حالياً بصدد الدمج. وفي الوقت نفسه، من المهم أن تواصل الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي العمل على جبهات متعددة لتوطيد النقاط المرجعية المبينة في خطة دمج البعثة.

أما في ما يتعلق بتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، فتعمل البعثة مع شركائنا الدوليين وتواصل دعم الحكومة والشرطة في هايتي في تنفيذهما لخطة تطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وتماشيا مع الهدف المتمثل في تحقيق الحد الأدنى للقوام وهو ١٥ ٠٠٠ من أفراد الشرطة العاملين بحلول عام ٢٠١٦، تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تخريج الفوج

الرابع والعشرين من تلاميذ الشرطة البالغ عددهم ١ ٠٥٨ فردا، بمن فيهم ١١١ امرأة، من المقرر أن يبدأ قريباً تدريب الفوج الخامس والعشرين لأفراد الشرطة ومن المتوقع أن يضم ١ ٢٥٠ من تلاميذ الشرطة وستنتهي فترة تدريبهم في نهاية عام ٢٠١٤. ويبلغ القوام الحالي للشرطة الوطنية الهايتية ١١ ٢٢٨ شرطياً عاملاً، بمن فيهم ٩٥٠ من النساء.

إن الاستمرار في تطوير الشرطة الهايتية أمر حيوي لضمان دوام الاستقرار في هايتي. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بناء قوة شرطة مهنية تخضع للمساءلة، والمساهمات الهامة التي يساهم بها الشركاء الثنائيون في خطة تطوير الشرطة، لا تزال الموارد غير كافية لتحقيق جميع أهداف هذه الخطة. من هنا سيظل من الحيوي استمرار التزام الحكومة الهايتية واستمرار تدفق المساعدة السخية من المجتمع الدولي، ليس فقط لتمكين الشرطة الوطنية من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي ولكن أيضا لتعزيز الإدارة اللازمة والقدرة الإدارية وآليات الرقابة الداخلية واستحداث وحدات متخصصة.

إن التقدم في إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية ينبغي استكماله بإدخال تحسينات مماثلة في مجالات أخرى في سيادة القانون، لا سيما في قطاعي العدالة ومراكز الإصلاح. تعمل البعثة على دعم اللجنة الرئاسية المعنية بالإصلاح القضائي والفريق العامل المعني بإصلاح القانون بغية وضع اللمسات الأخيرة على مجموعة القوانين الجنائية الجديدة. وتحديث مجموعة القوانين الجنائية الهايتية التي عفا عليها الزمن والإجراءات الجنائية التي تشكل شاغلاً للقضاة والمدافعين عن حقوق الإنسان وأيضا لبعثة الأمم المتحدة. وبالمثل، تواصل البعثة العمل مع السلطات الهايتية والشركاء الدوليين لتقليص الفترات الطويلة المستغرقة في الاحتجاز قبل المحاكمة وتحسين حالة السجون التي يُرثى لها. ومع ذلك، تحتاج حكومة هايتي إلى تطوير نهج أكثر استراتيجية وشمولية واستدامة لإصلاح نظام العدالة برمته. وفي ما يتعلق باحترام سيادة القانون، من المهم بنفس القدر تفعيل آليات الرقابة والمساءلة الرئيسية وتمكينها من العمل بصورة مستقلة.

أما في ما يتعلق بالعملية الانتخابية المقبلة، فما برحت الأمم المتحدة تُسدي المشورة الفنية وتدعم بناء القدرات للمجلس الانتخابي الذي يتولى المسؤولية الدستورية عن تنظيم الانتخابات. ومع ذلك، فإن عملية دمج البعثة تنطوي على استخدام أكثر تركيزا وأكثر استراتيجية للأصول المتاحة لدعم السلطات الانتخابية الوطنية.

أما في ما يتعلق بمسألة الحكم، فقد ركزت البعثة في مساعيها الحميدة على تشجيع الحوار في ما بين أصحاب المصالح الوطنيين للتغلب على المأزق الانتخابي. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الرغم من الجمود الذي ما برح قائماً بين السلطة التنفيذية والبرلمان، شهدت هايتي اعتماد تشريعات هامة تتجاوز القانون الانتخابي، وذلك من قبيل القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون مكافحة الفساد الذي ما انفكت البعثة تروج له.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، تقف هايتي عند نقطة تحول حيث يجب الإبقاء على التقدم المحرز في مجال السلم والأمن والاستقرار من خلال ترسيخ العملية الديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الصالح، ودعم احتياجات جميع القطاعات السكانية على نحو أفضل. من الخطوات هامة التي اتخذت نحو عقد الانتخابات في عام ٢٠١٤، إصدار القانون الانتخابي والتوقيع مؤخراً على اتفاق الرانشو المنبثق من عملية الحوار التي جرت في ما بين الأطراف الهايتية.

إن ما أظهره أصحاب المصالح الوطنيين من التزام بالحوار بوصفه وسيلة للتوصل إلى اتفاق يمثل انتصارا لهايتي. وآمل أن يستمر الحوار وأن يتعمق بحيث يتصدى للعديد من التحديات التي يواجهها البلد. ومما يصب في المصلحة الوطنية تمسك الجهات الفاعلة السياسية في هايتي بروح الاتفاق من أجل ضمان استمرار البلد في التحرك قُدُماً على الدرب المفضي إلى الديمقراطية والاستقرار اللازمين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لأبناء شعب هايتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على إحاطتها الإعلامية التي بالاقتران مع تقرير الأمين العام (S/2014/162) تبرز الخطوات الواسعة الرائعة التي قطعتها هايتي، وتبرز أيضاً التحديات التي لا تزال تواجهها.

أود اليوم أن أركز على ثلاثة مجالات جوهرية كي ينظر فيها المجلس، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمجتمع الدولي في الوقت الذي نعمل فيه مع أبناء هايتي على البناء من أجل المستقبل. وهذه المجالات هي: تعميق الأمن وسيادة القانون، وضمان إحراز تقدم سياسي ثابت، وإيجاد النطاق والحجم الصحيحين لوجود الأمم المتحدة في البلد.

أولا، في ما يتعلق بالأمن، ترحب الولايات المتحدة بالتوسع الجاري في قوة الشرطة الهايتية وتطويرها، وبوجه خاص نموها والقدرة التي تحلت بها في تولي مسؤوليتها عن الأمن في هايتي. إن الاستقرار النسبي في الحالة الأمنية الذي أبلغ عنه الأمين العام، بما في ذلك في مناطق في البلد أخلتها بالفعل عناصر القوات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة، يبين التقدم الكبير الذي أحرز على هذه الجبهة. بينما لا يزال يقتضي الأمر وجود قوة شرطة محترفة أكبر عدداً إذا ما أريد دوام وترسيخ الاستقرار وسيادة القانون في جميع أرجاء هايتي، يتعين أيضاً على حكومة هايتي وشركائها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، أن ترتب أولويات تطوير الجهاز القضائي ونظام مراكز الإصلاح وآليات الرقابة الداخلية. وعلى سبيل المثال، فإن التقليص أيضا إلى الحد الأدنى من عدد السجناء الذين يجري احتجازهم قبل المحاكمة، سيكون مؤشرا رئيسياً على التزام الحكومة بتعزيز العملية الواجب اتباعها في النظم القانونية ونظم مراكز الإصلاح.

إن وجود عملية سياسية ديمقراطية فاعلة وتتميز بإجراء انتخابات منتظمة شأنها شأن المؤسسات القوية من الأمور الحيوية لتحقيق الاستقرار في هايتي في الأجل الطويل. ومما يثلج الصدر ما تحقق من مكاسب منذ الجلسة السابقة التي عقدها المجلس بشأن هايتي في آب/أغسطس ٢٠١٣ (انظر S/PV.7024)، وقد بلغت تلك المكاسب أوجها هذا الشهر بالتوقيع على اتفاق الرانشو، ونشيد بالقادة السياسيين في هايتي على إحداث فرق ولكن الحلول التوفيقية لازمة للمضي قدماً بالعملية ليتسنى لأبناء شعب هايتي ممارسة حقهم بحرية في اختيار حكومة تمثيلية. وتحث الولايات المتحدة نفس القادة على القيام من دون تأخير بتعديل قانون الانتخابات، كلما اقتضى الأمر ذلك، وتقديم الدعم للمجلس الانتخابي المؤقت بحيث يتوفر للقائمين على الانتخابات في هايتي الوقت الكافي لتنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٤ حتى تكون انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة وشاملة، مع تقديم الدعم القوي من شركاء هايتي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

وتشجع الولايات المتحدة الممثل الخاص السيدة أونوري على مواصلة تيسير الحوار فيما بين القادة السياسيين ومع المجتمع المدني لضمان تسوية الخلافات بشأن العملية الانتخابية

أو غيرها من مجالات الحياة المدنية بسرعة لكي لا تهدد مكاسب هايتي التي تحققت بصعوبة بالغة.

وفي ضوء التقدم المحرز في هايتي، ترحب الولايات المتحدة بالعرض الذي قدمه الأمين العام بشان الخطط البديلة المحتملة لوجود الأمم المتحدة في هايتي بعد عام ٢٠١٦، ونتفق مع الأمين العام بشأن إمكانية النظر في الانتقال بشكل معجل إلى تشكيلة جديدة للأمم المتحدة في هايتي إذا كانت الظروف على أرض الواقع تسمح بذلك. والولايات المتحدة تحث الأمين العام على أن يجري، في أقرب وقت ممكن، تقييماً استراتيجياً يقيم من خلاله ما إذا كانت الظروف، بما في ذلك المتطلبات المتوقعة لدعم الانتخابات، تسمح بتسريع الانتقال إلى هيكل جديد للبعثة أو مواصلة الخفض التدريجي الجاري لقوام البعثة. ونحث الأمين العام على أن يقدم استنتاجاته في تقريره القادم بشأن هايتي إلى مجلس الأمن.

ويجب أن يواصل المجلس التأكد من أن تظل ولاية البعثة وهيكلها وحجمها مناسباً للظروف الناشئة في هايتي. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتسنى للأمم المتحدة أن توفر تقارير أكثر تفصيلا عن تراجع دور قوات بعثة الأمم المتحدة في كفالة الأمن في هايتي، كأن توفر، على سبيل المثال، معلومات محددة عن عدد ونوع الحوادث التي طلبت الشرطة الوطنية في هايتي الدعم العملياتي بشأنها وحصلت عليه بالفعل، مع ترتيبها حسب الموقع والنوع وعدد قوات بعثة الأمم المتحدة التي استجابت، فسوف يفيد ذلك في تحديد مدى التقدم الذي بلغته الشرطة الوطنية الهايتية حتى تصبح قادرة على تحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في هايتي. كما أن توفير مزيد من المعلومات عن تواتر الدوريات المستقلة للبعثة ومدى الحاجة إليها، وخاصة العناصر العسكرية، سيكون مفيداً أيضاً لمداولات المجلس. ونتوقع أن تكون تلك الدوريات في تراجع مطرد بالفعل، بالنظر لتوسع الشرطة الوطنية الهايتية وكونها بحاجة لاختبار قدرتها في ظل استمرار الدعم العملياتي القوي للبعثة ومشورتها المتاحة. وفي الحد الأدنى، ينبغي أن تجرى تلك الدوريات مع الشرطة الوطنية الهايتية، وليس بشكل مستقل عنها.

أخيرا، تعرب الولايات المتحدة عن امتنانها العميق لبرازيليين اثنين. أولاً، نشكر الفريق بوجول لتفانيه في الخدمة كقائد للقوة، ثانياً، نهنئ الفريق جابوراندي على تعيينه. إن تفاني أعضاء البعثة رجالاً ونساء يحظى بالنصيب الأكبر من إعجاب الولايات المتحدة ودعمها إذ يعملون جنباً إلى جنب مع شعب هايتي لبناء مستقبل أكثر سلماً وازدهاراً في هايتي.

السيد منغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطتها الإعلامية بشأن عمل البعثة في هايتي.

والظروف التي أنشئت فيها البعثة معقدة – فمن حالة اجتماعية – سياسية غير مستقرة للغاية إلى زلزال عام ٢٠١٠ والدمار الذي سببه إعصار ساندي، الذي خلف وراءه أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ قتيل وآلاف الجرحى، إلى جانب ١,٢ مليون نازح، وغير ذلك من الأضرار المادية والنفسية الفادحة. وفي ظل تلك الظروف، يكون التعمير وتحقيق الاستقرار عملية بطيئة ومؤلمة. ولن يتأتى تحقيق الاستقرار إلا بإرادة الهايتيين أنفسهم ومشاركتهم في تلك الجهود. ونحيي عمل فريق الأمم المتحدة والتزامه بدعم الهايتيين.

وتشاد تحيط علماً مع الارتياح بالتقدم المحرز في الحوار الوطني الذي بدأ في كانون الثاني/يناير برعاية المجمع الأسقفي في هايتي.

ويسرنا التوافق الذي توصلت إليه الأطراف كافة من أجل عقد انتخابات نزيهة وشفافة لاختيار أعضاء مجلس الشيوخ

والمجالس المحلية. ونشكر البعثة على تقديم الدعم الفني لتعزيز الأدوات اللازمة لإجراء الانتخابات الوشيكة.

وعلى الصعيد الامني، أنجزت البعثة ولايتها على نحو فعال لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وتسهم تشاد بنشاط في تلك البعثة بستة مدربين للمدربين. ويسرنا زيادة إدماج المرأة في قوة الشرطة والنهوض بها بغية أن يفضي ذلك إلى مزيد من خفض معدلات الجريمة المرتفعة والتهريب وشبكات الجريمة المنظمة في هايتي.

ولا تزال الأوضاع الإنسانية مدعاة للقلق، مع وجود أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في حاجة للمساعدة الإنسانية والغذائية، وكذلك المساعدة في مجالات الإسكان والمرافق الصحية الأساسية. ويسرنا أن البعثة آثرت السعي إلى حلول دائمة وتهيئة فرص لتوليد الدخل بغية إعادة إدماج السكان في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في هايتي.

والهجرة عنصر حساس آخر في تطور هايتي. ونظراً لذلك العدد الكبير من المهاجرين في المنطقة، سيكون النهوض بحوار إقليمي أمراً مهماً لإدارة فعالة وإنسانية المنحى لقضايا الهجرة. ونشجع حكومة هايتي أيضاً على الاستثمار في المغتربين، إذ يشكل هؤلاء عامل تشجيع ودفع لتنمية البلد.

وتشاد تثني على التقدم الذي حققته حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ونحيط علماً مع الارتياح بالجهود التي تبذلها منظومة القضاء في هايتي من أجل محاكمة مرتكبي التجاوزات والانتهاكات في ظل النظام السابق، الأمر الذي سمح بالحد من الإفلات من العقاب بشكل كبير وإضفاء المزيد من الشرعية والاستقلال على النظام القضائي في هايتي.

ختاماً، أود أن أقول إن البعثة قد أدت مهمتها. ومع ذلك، فإن عقد الانتخابات ما زال يشكل تحدياً أساسياً على طريق تحقيق الاستقرار بصورة ديمقراطية في هايتي. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الحوار والعمل من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في هايتي. وتشاد تهيب بالمجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، أن يقدم كل المساعدة الإنسانية الضرورية للسكان الضعفاء تحقيقاً لاستقرار هايتي.

السيد ليو جيابي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيدة أونوري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية. والصين تقدر الجهود النشطة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبالأخص جهود السيدة أونوري شخصياً من أجل صون السلام والاستقرار في هايتي.

خلال الفترة الأخيرة، سجلت العملية السياسية وتحقيق الاستقرار في هايتي تقدماً مستمراً. فقد أصدر قانون انتخابي جديد في أواخر العام الماضي، وأطلقت عملية حوار وطني في وقت سابق من العام الحالي. واستمر تحسين قدرات قوة الشرطة الوطنية الهايتية، كما أن الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، وخاصة الحالة في الإدارات الخمس التي أخلتها البعثة، ظلت مستقرة. وفي الوقت نفسه، ظلت التوترات قائمة بين فرعي السلطة، التنفيذية والتشريعية، في هايتي، إلى جانب النمو الاقتصادي البطيء والحالة الإنسانية الحرجة. وعملية إعادة إعمار البلد سلمياً ما زالت تشكل معركة شاقة. وتحسين الحالة في هايتي يتطلب في المقام الأول اتخاذ تدابير ملموسة من جانب كل أصحاب المصلحة في هايتي. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة على نحو فعال. وترى الصين أنه في الطريق إلى الأمام، يجب بذل الجهود في المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، علينا بتيسير العمليات الانتخابية ذات الصلة بشكل فعال. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف في هايتي على حل خلافاتها من خلال الحوار والتوصل إلى توافق في الرأي بشأن المسائل الانتخابية في أقرب الآجال، بغية ضمان عقد

الانتخابات العامة بسلاسة في وقت لاحق من العام الحالي وزيادة توطيد الاستقرار الوطني.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة للوفاء بتعهداته لهايتي والمشاركة بفعالية في عملية إعادة إعمار البلد. وهايتي لديها أعلى معدلات الإصابة بالكوليرا في العالم، ونطاق تفشي ذلك الوباء ينذر بالخطر. والصين ترحب بجهود الأمين العام بان كي – مون من أجل القضاء على الكوليرا وترحب بتعيين بيدرو ميدرانو روخاس، المنسق الأقدم للأمين العام لمكافحة الكوليرا. وتدعو الصين الدول الأعضاء كافة إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني لبرنامج مكافحة وباء الكوليرا في هايتي.

ثالثاً، نأمل أن تستمر بعثة الأمم المتحدة، بموجب الولاية التي منحها إياها مجلس الأمن، في مساعدة هايتي في الحفاظ على الأمن والاستقرار، والنهوض بالعملية السياسية وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات المؤسسية من أجل تهيئة بيئة مستقرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي.

والصين قد أحاطت علماً بالخيارات الأولية التي حددها الأمين العام بان كي – مون فيما يتعلق بتشكيلة الأمم المتحدة في هايتي بعد عام ٢٠١٦. ونأمل أن تقوم الأمانة العامة بإعداد خطة أكثر تفصيلاً وفقاً لذلك، على أساس مقترحات الأمين العام واستناداً إلى دراسة متأنية للحالة على أرض الواقع.

والصين على استعداد لأن تظل على اتصال وثيق مع غيرها من أعضاء المجلس في هذا الصدد.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على تقديم أحدث تقرير للأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162).

هناك العديد من الدلائل على تحقق الاستقرار في هايتي في الآونة الأخيرة. فعلى الرغم من القلاقل المدنية وزيادة تفاقم التوترات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في أواخر العام الماضي، يبدو أن قيادة البلد والقوى السياسية الرئيسية قد توصلت إلى اتفاقات هامة في سبيل تطبيع العملية السياسية. وبفضل ذلك الحوار الداخلي في هايتي، لم يتسن جعل هذه التطورات الإيجابية أكثر استدامة فحسب، ولكن المضي قدما أيضا نحو حل أخطر المسائل، ألا وهي، تنظيم الانتخابات والتي نأمل أن تُجرى في تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون النجاح في إجراء الانتخابات أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في المؤسسات العامة وتهيئة ظروف مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

وقد أُحرز تقدم أيضا في العديد من المجالات الرئيسية الأخرى. فلا تزال الحالة الأمنية هادئة نسبيا ومعدل الجريمة آخذ في الانخفاض. وهناك أيضا اتجاهات إيجابية في المجال الإنساني، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في ما يتعلق بتسوية حالة المشردين داخليا وضمان الأمن الغذائي ومكافحة الكوليرا. وفي هذا الصدد، نلاحظ الجهود الإيجابية جدا التي تبذلها الحكومة الهايتية، بما في ذلك في تنسيق مساعدات المانحين والمساعدة المقدمة من خلال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

كما نحيط علما بالبيانات التي أوردها الأمين العام عن زيادة الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية وقوتها العاملة. وتقدم بعثة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا حيث يمثل تدريب الشرطة أحد العناصر الرئيسية لولايتها. ونرى أنه ينبغي للبعثة أن تواصل تقديم المساعدة إلى هايتي في تطوير الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون وفي تعزيز القانون والنظام، وذلك من أجل أن تتولى قوات الشرطة الوطنية في البلد ضمان أمنه في نهاية

المطاف. ومع ذلك، فإن من المهم أيضا أن يقدم حفظة السلام الدعم التشغيلي، عند الضرورة، إلى حين الانتهاء من العملية.

ونلاحظ، مع الارتياح، الجهود التي تبذلها البعثة في المجالات الأخرى المنصوص عليها في إطار الولاية. ويصعب التقليل من شأن المساهمة الطويلة الأجل للبعثة في تحقيق استقرار الوضع. وتضطلع هيئات التكامل الإقليمي أيضا بدور هام في إحلال الاستقرار في البلد.

وبصفة عامة، فإننا نتشاطر تقييم الأمين العام بشأن ضرورة وضع رؤية كلية للبعثة لفترة ما بعد عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، فإن اتساع نطاق الخيارات المختلفة لإعادة التشكيل، والتي تتفاوت ما بين الإبقاء الكامل والفعلي على بعثة حفظ السلام بشكلها في إطار الولاية الحالية وبين انسحابها بالكامل، يشير بوضوح إلى ضرورة مناقشة الخيارات المحددة بعناية شديدة. وبالنظر إلى الحالة المحددة، من المهم ألا نسترشد بالتحليل المتعمق للحالة في هذا العام فحسب، ولكن أيضا بدرجة استمرار الاتجاهات المستدامة. ومن المهم أيضا أن نفهم إلى أي مدى سيكون من الضروري الاحتفاظ بوحدة عسكرية كبيرة. وسيتمثل أحد العوامل الهامة في وتيرة نقل المسؤولية عن جميع جوانب تحقيق الاستقرار والتنمية إلى السلطات المحلية. وسيكون من المهم بصفة خاصة معرفة رأيها بشأن الأشكال التي تفضلها أكثر من غيرها للتعاون مع الأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٦.

وفي الوقت الراهن، فإن أمام حكومة البلد والمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، طائفة واسعة من المسائل المعقدة التي يجب معالجتها، وهي عملية ينبغي أن تضطلع فيها الحكومة الهايتية بدور رئيسي. فالحكومة هي المسؤولة عن الاستخدام الفعال للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، وينبغي لها أن تضطلع بدور نشط للغاية في تنسيق تلك المساعدة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية. وأؤيد البيانين اللذين سيتم الإدلاء بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء هايتي.

منذ وصول بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أحرزت هايتي تقدما هائلا. وكان اعتماد قانون الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي دليلا على التطبيع المستمر للحالة والتعزيز التدريجي لسيادة القانون. ونتطلع أيضا إلى الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ الجزئية المقبلة والتي أرجئت عدة مرات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشرطة الوطنية الهايتية قد أحرزت تقدما مشجعا. والانخفاض الكبير في الجرائم المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2014/162) يمثل خطوة هامة إلى الأمام. ويسرنا أيضا أن نلاحظ تخرج عدد متزايد من طلاب الشرطة في كل عام وانضمام عدد متنام من النساء إلى صفوفها. والتعاون بين عنصر الشرطة في البعثة والشرطة الوطنية الهايتية مثمر ومفيد. وفي سياق التفكير مليا في حجم عمليات حفظ السلام وولايتها، فإن مثال هايتي يوفر لنا زادا للفكر.

ونلاحظ، كذلك مع الارتياح، التقدم المحرز في المجال الإنساني. ومن بين العلامات المشجعة عودة اللاجئين إلى مناطقهم الأصلية وانخفاض عدد السكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي. والجراح التي نكأها الزلزال تتلاشى تدريجيا بفضل العمل المشترك بين الحكومة والشعب والبعثة والفريق القطري للأمم المتحدة

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فثمة حاجة إلى زيادة الكفاءة والشفافية في مجال سيادة القانون وفي مؤسسات البلد وتحسين إمكانية الوصول إليها. والاحتجاجات الكثيرة التي ينظمها السكان المدنيون تظهر حالة الإحباط بل وحتى

السخط في أوساط المواطنين الذين يحرصون على المشاركة في الحياة السياسية في البلد. ويُنتظر أن يؤدي الحوار السياسي الداخلي في هايتي الذي أُطلق في كانون الثاني/يناير، وهو مبادرة جديرة بالثناء، إلى إبرام اتفاق شامل للجميع. ولذلك، نرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم في ١٩ آذار/مارس. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بعزم في خريطة الطريق المحددة في تلك المذكرة.

وفي مجال حقوق الإنسان، نرحب بتعيين أمين مظالم معني بحقوق الإنسان في ٤ كانون الأول/ديسمبر واستعداد السلطات لتجديد ولاية الخبير المستقل الموفد من قبل مجلس حقوق الإنسان وكذلك برفض الطعن المقدم من جان – كلود دوفالييه، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وتلك القرارات مشجعة، ولكن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. والدولة تتحمل المسؤولية عن اتباع سياسة استباقية في هذا المجال.

وأخيرا، فإن التحديات الإنسانية المتبقية كبيرة. ونحن نشعر بالقلق الشديد إزاء احتمال تفشي وباء الكوليرا مجددا خلال موسم الأمطار المقبل. ونؤيد بصورة كاملة التزام الأمم المتحدة وما تقوم به من عمل في جهودها الرامية إلى القضاء على المرض تماما. وبالنسبة للتحديات التي لا تزال قائمة، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم وتكمل عمل الدولة الهايتية، ولكنها لا يمكن ولا ينبغي أن تحل محلها. ويجب على الدولة الهايتية تعبئة مواردها بعزم أكبر لممارسة مهامها التنظيمية بصورة مستقلة.

لقد جرى نشر بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ في خضم أزمة حادة. وزاد الزلزال الذي وقع بعد بضع سنوات من تفاقم هذه الأزمة. وبعد مرور عشر سنوات، وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فقد أُحرز تقدم حقيقي. ومن ثم، يجب على بعثة الأمم المتحدة أن تتكيف وتجسد التطورات الإيجابية التي تمثل دليلا على نجاحها. وتوجد بالفعل خطة لتركيز أنشطة البعثة تستهدف توجيه عملية التخفيض التي بدأت منذ عام ٢٠١٣. ومن المقرر الانتهاء من هذه العملية في عام ٢٠١٦.

ويجب علينا أن نمضي إلى أبعد من ذلك وبسرعة أكبر. واعتبارا من اليوم، علينا أن نفكر مليا في فترة ما بعد البعثة وفي مستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي. وفي هذا الصدد، نرحب بالسيناريوهات الخمس التي قدمها الأمين العام لإعادة تشكيل البعثة بعد عام ٢٠١٦. ونحن نعتبر أنها توفر الإطار اللازم للتفكير المتأني الذي نريد أن نقوم به.

وفي هذا السياق، فإن إجراء الأمانة العامة لاستعراض استراتيجي في أقرب وقت ممكن سيكون أمرا قيما جدا بالنسبة للمجلس. وهذا الاستعراض، الذي سيُجرى استنادا إلى تقييم دقيق للاحتياجات على أرض الواقع على أن يُقدم إلى مجلس الأمن بحلول آب/أغسطس ٢٠١٤، سيتيح لأعضاء المجلس تحديد شكل البعثة الملائم بقدر أكبر للحالة السياسية والأمنية في هايتي بعد عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠١٦، فإنه يمكن أيضا أن يفيدنا في تحديد مدى إمكانية تكييف البعثة بسرعة أكبر وبصورة أكثر جذرية.

وإلى جانب مهمة المساعي السياسية الحميدة، يبدو من الضروري في هذه المرحلة أن تحتفظ البعثة المستقبلية للأمم المتحدة في هايتي بعنصر شرطة قوي. وفي الواقع، فإن الاحتياجات على صعيد النظام العام وتدريب ودعم الشرطة الوطنية الهايتية، وعلى نطاق أوسع، في مجال بناء سيادة القانون، تمثل التحديات الرئيسية التي تواجه هايتي والتي من المهم للغاية أن تتصدى لها الأمم المتحدة.

سيمثل ذلك صلب البعثة المقبلة. لذلك، علينا أن نحدد معالمها في تنسيق وثيق مع السلطات الهايتية وأصدقاء هايتي.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها اليوم. إننا ندرك الإسهام المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في إحراز التقدم والاستقرار في هايتي، وأود أن أشكر قائد القوة المنتهية ولايته، الفريق إيدسون ليال بوجول، على عمله في البعثة. ونود أيضا أن نرحب بالفريق خوسي لويث جبوروندي الإبن، كقائد جديد للقوة.

إن هايتي اليوم في موقف أقوى مما كانت عليه لبعض الوقت خلال التاريخ الحديث. كما نستشف من تقرير الأمين العام (S/2014/162)، جرى إحراز تقدم ملحوظ في مجالات مثل إعادة إيواء المشردين داخليا، وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، التي تضطلع بدور أكبر فيما يخص المسؤولية عن استتباب الأمن في جميع أنحاء البلد، إلى جانب تراجع وتيرة ارتكاب الجرائم الخطيرة بشكل واضح. ونرحب أيضا بالنمو الاقتصادي الذي أفادت بتحقيقه، الممثلة الخاصة للأمين العام، والركيزة التي يشكلها بالنسبة للتنمية المستدامة.

يمكن أن يجري تهديد تلك المكاسب جراء عدم تحقيق تقدم سياسي. ومن أجل ضمان تحقيق التنمية والاستقرار في هايتي مستقبلا، يجب تنظيم انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية والبلدية، الجزئية التي طال انتظارها. والحوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين الحكومة والأحزاب السياسية في هايتي، أمر ضروري للخروج من المأزق السياسي. ونحث جميع الأطراف على معالجة مسألة الحوكمة الديمقراطية، والانتخابات والتعديلات الدستورية من خلال عملية الحوار الوطني. كما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام، جرى إعداد مسار في اتجاه إجراء انتخابات شاملة وشفافة. ومن الضروري متابعة ذلك المسار خلال عام ٢٠١٤، الذي يؤدي إلى وجهة واضحة فيما يخص شكل إجراء الانتخابات.

من دواعي سرورنا رؤية المعايير التي وضعت في خطة التعزيز على المسار الصحيح، ونرحب بتقييم الأمين العام المتعلق بإمكانية التعجيل بها، بالنظر إلى التقدم الذي تم تحقيقه في هايتي حتى الآن. إن الشرطة الوطنية الهايتية أكثر بروزا، وأكثر استباقية وأكثر قيادة للعمليات الأمنية في جميع أنحاء هايتي. ونحيي التقدم الذي جرى تحقيقه في مجال التوظيف والتدريب والمسؤولية التشغيلية.

وفي نفس الوقت، من أجل استكمال تحسينات الشرطة الوطنية الهايتية، يجب على قطاعي القضاء والسجون تحقيق تقدم مماثل. ومن الضروري القيام بالمزيد من العمل، لا سيما من جانب حكومة هايتي، لتطوير مؤسستي العدالة والمساءلة. وتقدم تلك المؤسستان اليوم، وصولا محدودا إلى العدالة، وهما ضعيفتان وخاضعتان للتأثير، ولا تزالان تطبقان فترات حبس احتياطي غير مقبولة، وهذا أمر يجب أن يتغير.

إننا نتفق مع تقرير الأمين العام بأنه من المرجح أن تظل المهام المطلوبة بعد عام ٢٠١٦، متمثلة في الاستمرار في تقديم الدعم لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وتوطيد مكاسب الاستقرار السياسي من خلال بذل المساعي الحميدة، ومواصلة تعزيز سيادة القانون من خلال البدء بإصلاح القطاع الأمني والمجال التشريعي، وحماية حقوق الإنسان.

مع أخذ تلك المهام بعين الاعتبار، فإننا نتفق مع تقييم التقرير بأن وجود الأمم المتحدة في هايتي مستقبلا، سيتطلب إسناد ولاية أكثر ملاءمة وبوجود أخف، من أجل ضمان ملاءمة وجود الأمم المتحدة لاحتياجات هايتي اليوم. ونحن ننتظر الآن نتائج التقييم الاستراتيجي، ونحث على إجرائه في أقرب وقت ممكن. كما نتطلع إلى الاطلاع على نتائج ذلك التقييم في التقرير القادم للأمين العام.

ونرحب بتحديد آخر تقرير للأمين العام مجموعة واسعة من الخيارات، لا سيما بالنظر إلى ما سمعناه للتو حول تحقيق

تقدم سياسي، واستمرار التحسن في أداء الشرطة الوطنية الهايتية، وإذا استمرت تلك الاتجاهات التي تستحق الثناء، أعتقد أننا يجب أن نكون على استعداد للنظر في خيارات طموحة لوجود الأمم المتحدة خلال ما بعد عام ٢٠١٦، تعطي الأولوية لملكية الهايتيين.

إن مستقبل هايتي بين يدي السلطات الوطنية. التي يكفيها البناء على جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتعزيز المكاسب التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية. وبينما يبدأ المجلس النظر في أفضل السبل لدعم السلطات الهايتية بعد انتهاء خطة التعزيز، فإن الوقت قد حان لها الآن، من أجل أن تتحمل المسؤوليات التي أسندها الشعب الهايتي لها. ولا يمكن للحكومة أن تعتمد على مكوث البعثة في هايتي إلى الأبد، ولا يمكن أن تتهرب من التزاماتها، على أمل أن المجتمع الدولي سوف يسد هذه الفجوة.

أخيرا، فإننا نكرر رأي الأمين العام أنه أصبح لزاما على السلطات الوطنية الاضطلاع بمسؤولية أكبر، في مجال إرساء سيادة القانون، والتحضير للانتخابات القادمة. وسيوفر ذلك الاستقرار السياسي اللازم للاستثمار الاقتصادي، ونحث السلطات الهايتية على الاضطلاع بتلك المسؤوليات، من أجل ضمان مستقبل هايتي.

السيد الحمود (الأردن): أشكر السيدة ساندرا أونوري الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على بيانها الشامل.

لقد بذل المجتمع الدولي خلال العقود الماضية جهودا كبيرة في مساندة هايتي من أجل التغلب على التحديات الأمنية والسياسية والإنسانية. وقد تخلل الحضور الأممي هناك، تضحيات عظيمة من الدول التي شاركت في حفظ السلام في هايتي، والدول التي ساهمت بجدية في جهود إغاثة شعبها، والتخفيف من معاناته الإنسانية التي نجمت في كثير من الأحيان عن كوارث طبيعية مفاجئة. ويسعدنا اليوم أن نرى بأن الجهد الدولي قد أسفر عن تحقيق تقدم جديد فيما يخص الجوانب الرئيسية من الحياة في هايتي، حيث جرى تحقيق استقرار نسبي في الحالة الأمنية وتحسن ملحوظ في أداء الشرطة الوطنية، وتحقق كذلك، تقدم على الصعيد الإنساني وتحسنت المؤشرات الاقتصادية. إن على المجتمع الدولي مواصلة دعمه لهايتي في مسيرتها نحو تحقيق الاستقرار، إلا أن المسؤولية الأساسية في المحافظة على التقدم المحرز والبناء عليه تقع على عاتق حكومتها والزعماء السياسيين.

ويأتي في صلب تلك المسؤولية، واجب تحسين المناخ السياسي العام، ومعالجة التوترات الشعبية الناجمة بشكل أساسي عن استمرار التأخر في إجراء الانتخابات المحلية والبلدية وانتخابات مجلس الشيوخ الجزئية، ويرحب الأردن في هذا الصدد، بانطلاق عملية الحوار الوطني وتركيزها على أكثر المواضيع إلحاحا، في الحياة السياسية في هايتي، ويدعو جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى التعاون والانخراط في ذلك الحوار، ويحث الأردن حكومة هايتي على الاستمرار في التحضير لعقد انتخابات حرة وعادلة وشفافة وشاملة للجميع دون أي تأخير، وذلك انطلاقا من أهمية هذا الاستحقاق الديمقراطي، ومن أجل تلافي تأجيج التوترات على مستوى البلد. ونتطلع في هذا السياق إلى قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم للعملية الانتخابية المقبلة.

ولا بد لحكومة هايتي التعامل بجدية مع المظالم الاجتماعية والاقتصادية وضعف الخدمات الأساسية التي تؤدي إلى تنامي الاحتقان الشعبي، بما يهدد العملية السياسية برمتها، ولا بد أيضا من الاستمرار في مساعدة هايتي على تحقيق تقدم في مجالات رئيسية أخرى، أبرزها سيادة القانون وبناء القطاعين القضائي والأمني، ولا بد أيضا من تعزيز الاستجابة الدولية

للاحتياجات الإنسانية الملحة بما في ذلك، النقص الحاد في الغذاء ومكافحة وباء الكوليرا.

إنني أرغب في تناول النقاط التالية فيما يتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي. أولا، إن خفض العنصر العسكري خلال هذه الفترة، بنسبة ١٥ في المائة يثير قلقنا، كون هذه الفترة حرجة بسبب الانتخابات القادمة.

فبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، سيبلغ عدد القوة التي سيتم سحبها ما مجموعه ١ ٢٤٩ فردا من المشاة والمهندسين. ولن تكون هناك أيضا قدرة بحرية لنقل قوة التدخل السريع فيما لو طُلِب تعزيز الشرطة المحلية والشرطة الدولية في المناطق الأكثر بُعداً عن بور – أو – برانس.

ثانيا، نؤكد على أهمية إطلاق عملية تخطيط متكاملة بشأن وجود الأمم المتحدة في هايتي بعد عام ٢٠١٦. ونتطلع إلى إيجاد أنسب شكل لهذا الوجود القادر على تقديم المساعدة لحكومة هايتي وشعبها بعد هذا التاريخ، وبخاصة في مجال تقديم الدعم لتطوير الشرطة الوطنية وتوحيد المكاسب المحقَّقة على صعيد الاستقرار السياسي، ومواصلة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وحمايتها.

لكنّ الخيارات الخمسة التي طرحها الأمين العام في تقريره (S/2014/162) لإنجاز هذه المهام، تمَّ عرضها بشكل عام، ولم يتمَّ تفصيلها للتعرُّف إلى الحقائق. ولذا، فهي تحتاج إلى تقييم استراتيجي كامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونأمل في التقرير القادم أن يتمَّ تفصيل هذه الخيارات، وتقديم تقييم معمَّق للظروف الميدانية، وعلاقتها بكل خيار، وتقديم توصية بالخيار الأنسب.

ثالثا، إنَّ أيّ تغيير جوهري في الوجود الحالي للأمم المتحدة في هايتي، يجب أن يتمَّ بعد التنفيذ الكامل للولاية الأساسية، والتأكُّد من تحقيق هدفها الأساسي، وهو مساعدة شعب هايتي في بناء دولة مستقرة وآمنة، تتمتّع بحياة سياسية ناشطة، ومؤسسات حكومية وهياكل قادرة على تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

ختاما، أود أن أشير، سيدتي الرئيسة، إلى أنه سيعود إلى الأردن في نهاية هذا الشهر آخر عسكري أردني مشارك في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وذلك بعد عقد من مساهمة رئيسية للقوات المسلحة الأردنية، استُشهد خلالها ١٤ ضابطا. وهنا، نودُّ التأكيد على استعداد الأردن للاستمرار في المساهمة في صون الأمن والسلم الدوليين في مختلف المناطق التي فيها الآن أو سيكون فيها مستقبلا حضور أممي.

السيدة كازراجيينيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2014/162). وإننا نؤكد مجددا دعمنا المتواصل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

إنَّ ليتوانيا تؤيد البيان الذي سيُدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونحن سعداء بتقدُّم العملية السياسية في هايتي. ونُشيد بقرار إجراء انتخابات محلية ووطنية في موعد أقصاه ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٥. وينبغي لهذه الانتخابات أن تكون شاملة وشفَّافة. كما ينبغي لوجود الأمم المتحدة في هايتي أن يكون جاهزا لتقديم دعمه للعمليات الانتخابية. ويبقى توطيد الديمقراطية والمؤسسات ركيزة هامة من ركائز دعم الأمم المتحدة لهايتي. وإننا نرحب بدعوة الرئيس مارتيلي إلى الوحدة الوطنية والحوار، وعلاقة أكثر تعاوناً بين البرلمان والسلطة التنفيذية، كما ظهر في الحوار الذي أُطلِق بين الهايتيين في كانون الثاني/يناير.

ونُشيد بالتقدُّم الذي أحرز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ خطة التوطيد المستندة إلى الظروف، والتي اعتمدتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فقد أثمرت تلك الخطة نتائج ملموسة في تحقيق هدف الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية، مع اضطلاع السلطات الوطنية بمسؤوليات أكبر في إرساء سيادة القانون. وينبغي للسلطات المحلية أن تتولّى مزيدا من المُلكية للأمن والسلامة في هايتي. والشرطة الوطنية الفعّالة أساسية للحلول طويلة الأمد للسلام والأمن في البلد. لذا، ينبغي القيام بمعالجة فورية لسوء السلوك وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب ضباط الشرطة. ويتعيَّن إحراز المزيد من التقدم لتحسين ظروف الاعتقال قبل المحاكمة، بغية حلّ قضايا الاعتقال غير القانوني. فسيادة القانون أساسية تماما للحكم الرشيد والاستقرار.

وكما ذُكِر في تقرير الأمين العام، نُشير بارتياح إلى أنَّ التزام هايتي بالتعاون الدولي قد تعزَّز، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وإننا نُحيِّي الجهود الهايتية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتهيئة الظروف لإتاحة فرص أوسع أمام النساء. ونذكر على سبيل المثال أنّ الاعتبارات الجنسانية قد روعيت في توظيف الطلاب القضاة الجُدد. لكنّ العنف الجنساني والعنف المتزايد ضد المرأة في هايتي يبقيان مثيرَين للقلق العميق. وهذا شاغل أمني للأمة، التي تشكل المرأة فيها جزءا جوهريا في عملية إعادة بناء هايتي. وفي هذا الصدد، تستذكر ليتوانيا القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، اللذين يؤكدان مجددا أهمية دور المرأة في حفظ السلام. وإننا ندعو إلى دمج المنظورات الجنسانية في جميع جهود الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن، بما يشمل بعثتها لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ويبقى القلق يساورنا إزاء حالة وباء الكوليرا في هايتي. فقد كانت هناك إصابات أقل بهذا الوباء أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مع توقُّع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وجود ٤٥ ٠٠٠ إصابة في عام ٢٠١٤، بتراجع عن نحو ٧٠٠ ٠٠٠ إصابة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، يسجل عدد إصابات الكوليرا في هايتي أعلى معدل في العالم. وينبغي بذل جهود إضافية بما ينسجم مع التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم الخطة الوطنية الممتدة ١٠ سنوات (٢٠١٣- ٢٠٢٢) للقضاء على الكوليرا في هايتي.

ويُسعدنا أنَّه يجري باستمرار تعديل وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالانسجام مع التقدم المحرَز في البلد. وعلى صعيد مستقبل البعثة، نقوم بتحليل الخيارات الخمسة التي قدَّمها الأمين العام للتشكيلة الجديدة للأمم المتحدة، عقب إتمام عملية التوطيد في عام ٢٠١٦. وإننا نتطلع إلى نتائج التقييم الاستراتيجي المخطط له على النطاق الكامل لمنظومة الأمم المتحدة، بغية تحديد موقفنا المستوفي للمعلومات. وفي هذه المرحلة، نرى أنَّ أيّ قرار ينبغي أن يجسِّد التوازن بين مدى ولايات جميع بعثات حفظ السلام والموارد المخصصة لها. ونذكر أنَّ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد فكّت تدريجيا ارتباطها بأنشطة الدعم التشغيلية، وأنَّ هناك حاجة إلى المزيد من التقدم في مجالات سيادة القانون، مثل العدالة والمساءلة. وفي الوقت نفسه، نؤكد أهمية توطيد الإنجازات في هايتي وضمان استدامتها من جانب حكومة هايتي ومجتمع الأمم المتحدة.

ختاما، تود ليتوانيا أن تُعرب مجددا عن امتنانها للممثلة الخاصة للأمين العام وللبلدان المساهمة بقوات وشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فضلا عن المكتب القطري للأمم المتحدة هناك. ونبقى ملتزمين بمواصلة دعمنا للحكومة الهايتية في جهودها لتعزيز حوار وطني وسلام وأمن، وبناء مستقبل مستقر لشعبها.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السفيرة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162). وأود أيضا أن أشيد بعملها وجهودها، وبالنتائج التي تحققها من خلال إسهامها في تعزيز المؤسسات في هايتي عن طريق الحوار.

وأود أيضا أن أرحب بحضور الممثل الدائم لهايتي ووفد بلده النشط. ونود أن نشيد أيضا بالعمل الذي يضطلع به الفريق بوجول، بصفته قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرحب بالفريق خوسيه لويس جابوراندي. ونود أيضا أن نشكر الفريق غيريرو على أدائه بصفته نائبا لقائد قوة البعثة على مدى السنوات الأخيرة.

لقد شهدنا في ١٤ آذار/مارس إبرام اتفاق تاريخي في هايتي من شأنه أن يكون له أثر كبير على تحقيق الاستقرار المؤسسي في هايتي، فضلا عن تعزيز الديمقراطية. وقد تم التوصل إلى ذلك الاتفاق بتضافر جهود رجال ونساء هايتي، وبتنسيق منهما. ونرحب بالإعراب عن الإرادة السياسية العازمة على عقد الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية في عام ٢٠١٤. ونحن على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة ستوفر الدعم اللازم للانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام، وأن تلك الانتخابات ستجرى في إطار من السلامة والأمن وستكون حرة ونزيهة وشفافة.

ونلاحظ أيضا التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة في مجال حقوق الإنسان. ونود أن نشدد في ذلك الصدد، على القرار الذي اتخذته محكمة الاستئناف في بور – أو – برانس بإصدار أمر بإجراء تحقيقات في الاتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال رئاسة دوفالييه. وندرك أن تلك تمثل خطوة هامة إلى الأمام على الطريق المؤدي إلى تحقيق العدالة وإقرار الحقيقة، علاوة على تعويض الضحايا. ونشعر بالارتياح أيضا حيال الاعتماد الدولي لمكتب أمين المظالم في هايتي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بوصفه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن بدء عمل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان.

وندرك في الوقت نفسه، أن هايتي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في ذلك المجال. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص، إزاء الحالة في مجال العنف الجنسي، والعنف ضد المرأة والعنف الجنساني، علاوة على ضعف استجابة الجهاز القضائي والشرطة لتلك الحالات. وهي مسألة أساسية في سياق تدريب الشرطة الوطنية الهايتية، من بين مؤسسات أخرى. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لهايتي في بناء قدراتها اللازمة لكفالة التحقيق المناسب في جميع الحالات، فضلا عن المتابعة اللازمة وتقديم المساعدة للضحايا.

ونود أيضا أن نشدد على أن هذه الحالة ليست جديدة. فواقع الأمر أن العنف الجنسي والعنف الجنساني والعنف ضد المرأة ليست ظواهر جديدة أو تقتصر على هايتي وحدها، إنما توجد فيها أيضا. وعليه، فإن تدريب أفراد الشرطة، أو الذين سينضمون إلى صفوفها، علاوة على تدريب موظفي النظام القضائي ونظام السجون، يشكل تحديا مشتركا. ويجب أن تكون لجميع المؤسسات العامة نظرة كلية وشاملة تتضمن التركيز على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تحدد عملية تحقيق الاستقرار الديمقراطي والتنمية البشرية المستدامة في البلد الأولويات اللازمة لكفالة استقلال المرأة والشباب على الصُعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فضلا عن ضرورة تغيير الثقافة المؤسسية من أجل القضاء على جميع أشكال العنف، ليس في هايتي فحسب، بل في نطاق حدودها أيضا.

وأود أن أؤكد أيضا على التقدم المحرز على الصعيد الإنساني، إذ غادر ٩٠ في المائة من السكان الذين شردهم الزلزال في عام ٢٠١٠ المخيمات في أواخر عام ٢٠١٣ نتيجة لبرامج العودة وإعادة التوطين. وبالرغم من تقديرنا لانخفاض معدّل انتشار الكوليرا في العام الماضي، فإننا نشعر بالقلق إزاء وجود أكبر عدد من حالات الإصابة بالكوليرا في العالم في هايتي. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود الحكومة الهايتية في مكافحة هذا الوباء.

يقر تقرير الأمين العام بأن البعثة ما تزال تواصل مساعدة حكومة هايتي في كفالة توفير بيئة آمنة ومستقرة، بالإضافة إلى التمكين من إيصال المساعدة الإنسانية والتأهب للتصدي للكوارث وتقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن الاضطلاع بالمهام التي كلفها بها المجلس. ويؤكد الأمين العام أيضا على مواصلة العمل الذي يتعين القيام به مع حكومة هايتي من أجل دفع عجلة التقدم نحو معايير الاستقرار الأربعة المتفق عليها والمحددة في خطة البعثة المعنية بتركيز الأنشطة القائمة على أساس شروط معيّنة.

وعليه، فإننا نشعر بالامتنان للأمين العام على عرضه مجموعة من الخيارات المتعلقة بوجود الأمم المتحدة في هايتي، بوصفها عناصر للمناقشة بشأن مستقبل البعثة وفقا للظروف السائدة في الميدان. ونحن مدركون لأهمية توطيد التقدم المحرز في مجال الأمن والاستقرار، ولتجنب تقويض الإنجازات التي تحققت جراء اتخاذ قرارات متسرعة ربما تستند إلى الاعتبارات المتعلقة بالميزانية فقط. وندرك في منطقتنا – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – أنه لن تكون ثمة ضرروة لإجراء التعديلات حين ندرك إمكانية إحراز التقدم من منظورها. وعوضا عن ذلك، فإننا بحاجة إلى توطيد التقدم وإحراز المزيد منه في تعزيز المؤسسات وتحسين السياق السياسي والأمني في هايتي.

وختاما، فإننا على اقتناع بأنه يجب أن يستند مستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي إلى أساس تقييم مفصّل لقدرة البعثة، وينبغي التخطيط له بعناية بعد تحليل الأثر المحتمل لاتخاذ أي قرار سياسي في الميدان. ونفهم أيضا أنه ينبغي إيلاء أهمية خاصة لمشاركة الحكومة بصورة كاملة في أي مناقشة بشأن مستقبل البعثة، حيث أنه من الضروري الأخذ في الاعتبار بموقف أي بلد تواصل فيه الأمم المتحدة تنفيذ أنشطتها.

وفيما يتعلق بالمظاهرات الشعبية، فإننا نشهدها في جميع أنحاء العالم – في البلدان المتقدمة النمو، وفي البلدان الخارجة من النزاعات، وفي البلدان التي تمر بأزمات، وفي البلدان ذات المؤسسات المستقرة أيضا. وتطالب تلك المظاهرات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الحق في التعليم. وعليه، فإنها ليست سمة خاصة بهايتي. غير أن الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار هناك هو وجوب أن تنظم المظاهرات المشروعة التي يطالب من خلالها المواطنون بممارسة حقوقهم في بيئة آمنة ومستقرة ديمقراطيا، فضلا عن وجوب احترام مؤسسات سيادة القانون.

لقد رافقت – حين كنت عضوا في مجلس الشيوخ في بلدي عام ٢٠٠٥، وبعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المنشئ لبعثة الأمم المتحدة – أول وحدة من وحدات قواتنا المتوجهة إلى بور – أو – برانس وغوناييف. ومن الواضح أن الشعب الهايتي وبعثة الأمم المتحدة قد أحرزا تقدما ملموسا وينبغي الإشادة به. فقد كان ذلك يمثّل أحد التحديات الرئيسية في المنطقة. وتوجهت إلى هناك قوة للسلام لتعمل بالتعاون والتضامن مع شعب هايتي. وكانت تلك مجموعة قد شُكلت بالتضامن من قبل شعوب المنطقة. وأرى أن ذلك كان أحد الدروس المستفادة. غير أن المشاكل لم تحل جميعا بعد. غير أن استراتيجية البعثة لا تهدف إلى البقاء هناك

إلى الأبد. وتهدف الخطة المشتركة إلى الذهاب إلى هناك بهدف المساعدة في تحقيق الاستقرار في البلد، ثم الانسحاب بصورة تدريجية، ولكن ليس قبل حلول الوقت المناسب لذلك.

ولا شك أن الزلزال والمشاكل الصحية قد تسببا في صعوبات ما تزال تواجهها البعثة. ومع ذلك، فإننا نحن شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نتشاطر مع الشعب الهايتي الولع بأمرين رئيسيين: كرة القدم والديمقراطية.

هايتي هي أول ديمقراطية في أمريكا اللاتينية. بذلك الشغف بكرة القدم وبالديمقراطية، أنا على يقين من أن الأمم المتحدة والمجلس، حين يحين الوقت، لن يقررا البقاء هناك إلى الأبد، ولن يقررا الانسحاب قبل الأوان، بل سوف يقررا انسحاباً تدريجياً، وبذلك يؤكدا أن بعثة الأمم المتحدة قد استطاعت، من خلال العمل مع شعب وحكومة البلد المعني، أن تحقق أهدافها في إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والسلام. وإنْ تمكنت من تحقيق المساواة، فذلك أفضل.

السيدة كنغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الممثلة الخاصة ساندرا أونوري على إحاطتها. كما نرحب بالممثل الدائم لهايتي في المجلس. أتيحت لنا الفرصة مؤخراً للتعامل مباشرة مع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على أرض الواقع في البلد، واطلعنا بصورة مباشرة على العمل الذي تقوم به البعثة. ونشيد بالتزامهم الذي لا يتزعزع باستقرار البلد وإعادة إعماره.

من بين النقاط المرجعية الأربع لخطة تركيز أنشطة البعثة، نود أن ننوه على وجه الخصوص بالتقدم الذي يجري إحرازه في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وهو تقدم ما فتأ يزداد وضوحا وفعالية، ما أدي إلى خفض مؤشرات جميع الجرائم الرئيسية على مدى العام الماضي. وفي حين أن الشرطة الوطنية الهايتية تسير على الطريق الصحيح نحو بلوغ الرقم المستهدف وهو ١٥ ألف شرطي بحلول عام ٢٠١٦، نود أن نشجع على قبول المزيد من طالبات الشرطة. ونتطلع إلى مواصلة تنفيذ إستراتيجيات العمل الشرطي الموجه نحو المجتمع المحلي وتعزيز الموارد والإصلاح من أجل دعم قيام قوة شرطة تتصف بالمهنية وتعمل كهيئة مستقلة.

ونشيد بقيام شرطة الأمم المتحدة بتشكيل فريق متخصص في العنف الجنسي والجنساني، بمساعدة من حكومتي النرويج وكندا، وهو يعمل مع الشرطة الوطنية الهايتية في دعم التحقيقات وبناء القدرات للتصدي للجرائم البالغة الخطورة.

وعلى الرغم من هذه التحسينات، فإن التقدم المحرز في مجال سيادة القانون متخلف عن الركب، الأمر الذي يمكن أن يعرض للخطر التقدم المحرز في المجالات الأخرى. يجب أن تظل حكومة هايتي ملتزمة بالنهوض بسيادة القانون وتعزيز استقلال السلطة القضائية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء اكتظاظ السجون وطول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة. ومن غير المقبول أن يبقى المقبوض عليهم في الحجز لسنوات قبل النظر في قضاياهم. ونحث البعثة على مضاعفة جهودها في العمل مع الحكومة الهايتية على تنفيذ إستراتيجيات فعالة لمعالجة إدارة الاحتجاز السابق للمحاكمة والعقوبات بالسجن، وزيادة الخبرة في مجال التحقيق، وتطبيق الإصلاح التشريعي من خلال اعتماد مشروع قانون جنائي ومشروع قانون للإجراءات الجنائية.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان الأخرى، نحن نقدر الخطوات الإيجابية والبناءة التي اتخذتها حكومة هايتي مؤخراً، بما في ذلك تصديقها على بعض الصكوك الدولية المهمة في مجال حقوق الإنسان. فعلى وجه الخصوص، في كانون الأول/ديسمبر، أصبح مكتب أمين المظالم في هاييتي معتمداً على الصعيد الدولي بوصفه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؛ وبدأت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان عملها خلال تلك الفترة. وهذه تطورات هامة.

وعلى الرغم من إحراز بعض التحسن في الحالة الإنسانية، فإن الشعب الهايتي لا يزال يواجه العديد من التحديات. يشكل استمرار انعدام الأمن الغذائي وزيادة معدلات سوء التغذية لدى الأطفال مصدر قلق شديد، ويتفاقم ذلك من جراء الجفاف المستمر في الجزء الشمال الغربي من البلد. ونثني على الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي، الذي بدأ في توزيع الأغذية على المتضررين.

ومما لا يزال يثير القلق الشديد التلكؤ الذي طال أمده في إجراء الانتخابات المحلية والبلدية والانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ. ومنذ أن ناقش المجلس الحالة في هايتي لآخر مرة (انظر S/PV.7040)، اتخذت خطوات تمس الحاجة إليها من أجل إجراء الانتخابات التي تأخرت طويلا عن موعدها. من الأمور الجديرة بالترحيب سن قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية. وأكدت عملية الحوار الوطني التي جرت مؤخراً التزام القادة السياسيين وتصميمهم، ونرحب بالتوقيع على اتفاق ”إلرانتشو“، الذي من شأنه أن يمهد الطريق لإجراء الانتخابات في وقت لاحق من هذا العام. ومع أن هذه الإنجازات من الأمور المشجعة، فإن من الضروري أن يواصل جميع الزعماء السياسيين العمل من أجل التوافق على إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٤، وأن تواصل البعثة تقديم المساعدة الانتخابية والدعم اللوجستي لتلك الانتخابات.

ونرحب بالخيارات التي قدمها الأمين العام لانخراط الأمم المتحدة مستقبلاً في هايتي لما بعد عام ٢٠١٦. إن التقدم الكبير المحرز في تحقيق الاستقرار في هايتي منذ أن نُشرت البعثة للمرة الأولى في عام ٢٠٠٤، يدفعنا إلى اعتبار أن الوقت قد حان لينظر المجلس نظراً متعمقاً في المرحلة الانتقالية للبعثة. وسنظل منفتحين لفكرة التعجيل بالانتقال إلى تشكيلة جديدة للأمم المتحدة في هايتي، مع التحسب لما يحتاجه ذلك من وزن الأمور بدقة وفقاً للحالة على أرض الواقع.

لا تزال هايتي هشة في العديد من المجالات، ويجب أن نتأكد من المحافظة على المكاسب التي تحققت واستدامتها. ونتطلع إلى تلقي التقييم الإستراتيجي المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2014/162) والتوصيات بشأن الخيار الأنسب لانخراط الأمم المتحدة في هايتي المستقبل.

السيدة بيك جياه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة ساندرا أونوري على إحاطتها. خلال المناقشة التي جرت الأسبوع الماضي بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع (انظر S/PV/7143)، تناولنا بعض العناصر الرئيسية التي تنطبق أيضا على مناقشة اليوم. واليوم أود أن أتطرق لثلاث نقاط، مع التركيز على المسؤولية المتبادلة فيما بين جميع الأطراف المعنية. سيكون هذا العامل أكثر أهمية في توطيد الإنجازات التي تحققت حتى الآن والإسراع بالعملية المتبقية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، فإن من الأمور المشجعة الاتفاق الأخير الذي وقع عليه جميع أصحاب المصلحة السياسيين على إجراء الانتخابات هذا العام. يجب معالجة نفاد الصبر المتزايد بين السكان بدون مزيد من التأخير. ينبغي أن تقوم القيادة السياسية في هايتي بالتعجيل بالأعمال التحضيرية للانتخابات التي تأخرت طويلاً مع إتاحة تكافؤ الفرص بين جميع المشاركين. يجب أن تكون معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين على رأس أولويات الحكومة الهايتية. في هذا الصدد، نثني على الدور الداعم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشركاء الدوليون.

ثانيا، فيما يتعلق ببناء المؤسسات، نود أن نشدد على أن إنشاء المؤسسات الوطنية ينبغي أن تصاحبه إرادة سياسية قوية، وإلا فلن تتحقق شرعيتها وفعاليتها، التي تشكل أساسا صلبا للوحدة الوطنية ولمصداقية السلطات. التوافق السياسي على هذا الجانب عنصرٌ آخر لا غنى عنه لنجاح الانتخابات

المقبلة. في هذا السياق، نرحب باستمرار إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، ونأمل أن يمتد ذلك الزخم إلى مؤسسات أخرى لا تقل أهمية تضطلع بكفالة سيادة القانون في المجتمع الهايتي. يجب أن تسعى البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرون باستمرار إلى المزيد من التآزر لمساعدة حكومة هايتي في جهودها في مجال بناء القدرات من خلال التنسيق الفعال.

وأخيرا، فيما يتعلق بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، نقدر نهج الأمين العام الاستشرافي لإعادة تشكيل البعثة لما بعد عام ٢٠١٦. وتقدم الخيارات الخمسة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2014/162) أساسا جيدا للبدائل المتاحة أمام مجلس الأمن بالنظر إلى تطور الحالة. ونؤيد أن يقوم الأمين العام على نحو منتظم بإجراء استعراض لتقييمه الإستراتيجي وإبلاغ المجلس وهو يبحث عن أنسب سبل العمل في السنوات القادمة.

ويحدونا الأمل في أن يتصدى شعب هايتي وقيادته بصورة أكثر استباقية لكل تلك التحديات، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين. وتعرب جمهورية كوريا عن كامل دعمها للممثلة الخاص أونوري والبعثة في المساعدة على تحقيق الاستقرار في هايتي وبناء القدرات خلال عملية التوطيد هذه.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطتها عن التطورات الراهنة في البلد. وأعرب على وجه الخصوص عن تقديري لتواصلها المكثف مع صناع القرار السياسي في هايتي، وما تقوم به من الدعوة إلى استمرار المؤسسات الديمقراطية في عملها، وإجراء الحوار الوطني، ووضع جدول أعمال تشريعي توافقي، وإحراز تقدم نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وتود رواندا أن تهنئ القيادة والشعب في هايتي على قدرتهما الكبيرة على الصمود، وعلى ما تحليا به من حيوية في سعيهما إلى السلام والاستقرار والأمن والتنمية، لا سيما منذ وقوع زلزال عام ٢٠١٠. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2014/162)، فإن هايتي قد سجلت تقدما ملحوظا في جميع المجالات تقريبا، بما في ذلك في المجالات السياسي والأمني والإنساني، وعلى صعيد سيادة القانون، على الرغم من من التحديات التي ما زالت تواجهها هايتي وشعبها.

ويشجعنا أيضا التزام الحكومة بتعزيز المواءمة على نحو أكبر بين المساعدات الدولية والأولويات الوطنية، وزيادة الشفافية، وتوطيد المساءلة المتبادلة. وقد ساهمت تلك الجهود في انتعاش الاقتصاد الهايتي بشكل عاجل.

وبالنسبة إلى الوضع السياسي، تهنئ رواندا برلمان هايتي والرئيس ميشال مارتيللي باعتماد قانون انتخابي ونشره في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أدى إلى نزع فتيل التوترات السياسية بدرجة كبيرة. ونشيد إشادة خاصة بالجهات السياسية الفاعلة في هايتي، وبمجتمعها المدني، وبالمؤتمر الأسقفي لهايتي حيال إطلاق حوار بين أبناء هايتي يركز على المجالات الثلاثة ذات الأهمية: الحكم الديمقراطي، والانتخابات، وتعديل الدستور. ونشجع جميع الجهات السياسية الفاعلة في هايتي على اعتبار هذه الفرصة تاريخية في سبيل بناء دولتها، وعلى الالتزام بالعمل، مهما كان ذلك صعبا. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة هايتي بينما تستعد لإجراء الانتخابات المقبلة.

إننا نشعر بالتشجيع إزاء تحسن الحالة الأمنية في البلد طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مثلما تبيّنه الاحصاءات التي تجمعها الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بشأن الجرائم المرتكبة. فقد شهد عام ٢٠١٣ اتجاها تراجعيا هامشيا مستقرا في الجرائم الكبرى المرتكبة مقارنة بالسنة السابقة. ومع ذلك، من المقلق استمرار تزايد حالات

الاغتصاب. نحن ندعو الحكومة إلى وضع استراتيجيات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، تكفل حماية النساء والفتيات، وتعكس مسار هذا الاتجاه. ومع قولنا هذا، نشيد بالشرطة الوطنية على أدائها الذي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، أفضى إلى تحسن الحالة الأمنية بشكل ملحوظ في البلد.

وفي ما يتعلق بتعزيز سيادة القانون، نلاحظ أن الشرطة الوطنية باتت استباقية ومرئية بشكل متزايد. فقد أدى عملها إلى تفكيك العديد من العصابات الإجرامية. ومع ذلك، يشير تقرير الأمين العام إلى أن الغالبية العظمى من حالات الاغتصاب المبلّغ عنها لا يحاكَم مرتكبوها بشكل صحيح على الإطلاق، بسبب ضعف المحاكم والنيابات العامة ومراكز الشرطة، ولكننا أحطنا علما كذلك بالمبادرات التي يجري اتخاذها لمواجهة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال بناء قدرات الموظفين القضائيين، وإنشاء هياكل مناسبة داخل بنية الشرطة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي ما يتصل بالحالة الإنسانية، فعلى الرغم من أنه لا يزال هناك أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ هايتي مشردين جراء زلزال عام ٢٠١٠، من المشجع سماع أنه بحلول نهاية العام الماضي، فإن ٩٠ في المائة من السكان المشردين جراء الزلزال غادروا المخيمات التي كانوا فيها. ونحن نشيد بالتعاون بين الحكومة والأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين في هذا الجهد. ونعتقد أنه سيتم قريبا إعادة توطين جميع الناجين من الزلزال بدعم من الشركاء الدوليين. كما نرحب بحقيقة أن حالات الإصابة بالكوليرا عموما انخفضت إلى النصف منذ تفشّي هذا المرض في أواخر عام ٢٠١٠، وأن انعدام الأمن الغذائي الحاد تراجع من ١,٥ مليون شخص في أوائل عام ٢٠١٣ إلى ٦٠٠ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية السنة.

ونرحب باستمرار جهود الأمم المتحدة للقضاء على وباء الكوليرا، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة تعبئة الموارد اللازمة، والمساعدة في الجهود المبذولة لعلاج مرضى الكوليرا والقضاء عليه في هايتي. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن خطة العمل الإنساني في هايتي لعام ٢٠١٤ تحدد الحاجة إلى ١٦٩ مليون دولار – بهدف توفير الخدمات الأساسية للمشردين داخليا الذين يعيشون في المخيمات، وتلبية الاحتياجات الهامة المتصلة بوباء الكوليرا، وانعدام الأمن الغذائي، والتغذية، وتوفير الوقاية، والتأهب لمواجهة الكوارث – لم يجرِ تسليم سوى ٦ ملايين دولار منها. وندعو خصوصا الحكومة وجميع الشركاء إلى كفالة الحد من انتشار سوء التغذية بشكل حاد بين الأطفال دون سن الخامسة، إذ لا يزال يؤثر على أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طفل.

وفي ما يختص بحالة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، نحيط علما بالخيارات الخمسة التي قدمها الأمين العام لإعادة تشكيل البعثة بعد عام ٢٠١٦. ونعتقد أن إعادة تشكيل البعثة ينبغي أن تستند إلى ديناميات على الأرض، تمشيا مع الظروف الأمنية والسياسية في البلد. وفي هذا الصدد، ترحب رواندا بعزم الأمين العام على إجراء تقييم استراتيجي شامل، بهدف توفير تقييم مستكمل ومتعمق للظروف القائمة على أرض الواقع، والتوصيات التي ينبغي لمجلس الأمن أن يبني قراره عليها بشأن الخيارات المتاحة للخفض التدريجي.

ختاما، أود القول إن رواندا سوف تواصل دعم حكومة هايتي في فترة إعادة الإعمار. وكبلد مساهم بأفراد من الشرطة في بعثة الأمم المتحدة، ما زلنا على التزامنا واستعدادنا تجاه مساعدة الحكومة في إضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة التابعة لها.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الاعلامية، وأن أشجعها على مواصلة الإسهام في عملية استعادة هايتي لمكانتها من خلال قيادتها بعثة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونشكر أيضا رئاسة لكسمبرغ التي جمعتنا لمناقشة المسألة المتعلقة بهايتي، وهو موضوع ذو أهمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حسبما أظهرته منظمة الدول الأمريكية، ومؤتمرات القمة المتعاقبة التي عقدتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنتديات الإقليمية الأخرى.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لأوروغواي نيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

إن التزام شيلي وتضامنها مع الشعب والسلطات في هايتي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، قائمان منذ أمد بعيد. فقبل ١٠ سنوات بالتحديد، عندما شغلنا، كما نشغل اليوم، مقعدا كعضو غير دائم في مجلس الأمن، أيدنا نشر قوة مؤقتة متعددة الجنسيات في هايتي وشاركنا فيها. وفي ذلك العام نفسه، أيدنا بقوة إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بهدف دعم العملية السياسية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومنذ ذلك الحين، قدّمت شيلي ما يزيد على ١١ ٠٠٠ من الرجال والنساء إلى وحدتها الموجودة هناك. كما ظهر التزام شيلي تجاه هايتي في قيادة بعثة الأمم المتحدة، حيث كان هناك ممثلان خاصان للأمين العام من شيلي.

وبدا أن وجود بعثة الأمم المتحدة والطابع المتعددة الأبعاد للبعثة قد أسهما على مر السنين إسهاما إيجابيا في إيجاد بيئة مستقرة وآمنة نسبيا في هايتي، ولو كانت هشة. فوجودها مكّن البلد بوجه خاص من التصدي للتحديات الهائلة التي نجمت عن زلزال عام ٢٠١٠، وتعرّضه المستمر للكوارث الطبيعية.

وتحسين البيئة السياسية في هايتي هو اليوم أولوية. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الممثلة الخاصة لتيسير مناخ الحوار بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بغية تعزيز المؤسسات الديمقراطية، ومعالجة العمليات قيد الانتظار. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للانتخابات. ونحن نشاطر الأمين العام النتائج التي توصل إليها بشأن أهمية إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٤ كعنصر حاسم لاستمرارية المؤسسات الديمقراطية. وفي هذا الصدد، إن اعتماد قانون انتخابي جديد، وبدء عملية الحوار الوطني، هما تطوران إيجابيان، ونحث الجهات السياسية الفاعلة في هايتي على المشاركة في الحوار بروح بنّاءة ونهج ديمقراطي. ومع ذلك، هناك مجالات تحتاج إلى اهتمام خاص، لهذا ندعو السلطات إلى بذل جهود حاسمة لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك في قطاعي القضاء وحقوق الإنسان.

كذلك نحث بعثة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها الرامية إلى إشراك المجتمع المدني في الحوار السياسي.

يقر وفدي بالإنجازات التي تحققت في المجال الإنساني، وخاصة نقل أكثر من ٩٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخلياً إلى أماكن إيواء دائمة. إن الجهود التي تقوم بها سلطات هايتي مع جهود الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين من أجل التصدي للتحدي الذي أدى إلى التآزر الإيجابي والذي ينبغي أن يتكرر في مجالات أخرى. ولا بد لنا من أن نتذكر بأن هايتي مثال واضح على ما وصفه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنها أزمة إنسانية منسية؛ لذلك يحض بلدي المانحين الرئيسيين على الاستمرار في تمويل النداءات الإنسانية.

ينبغي أن تُنفذ خطة توطيد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على أساس التقييمات الجارية للاحتياجات في الميدان. ومن المهم أيضا للجهود المقبلة لتعزيز القدرات المؤسسية في هايتي أن ترتكز على مبدأ الملكية الوطنية لتمكين شعب هايتي من تولي سائر المسؤوليات بصورة تدريجية. من الجوهري أن تعزز الخطة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في إطار ديمقراطي يتمثل في احترام حقوق الإنسان.

يرحب وفدي بمنجزات خطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، لا سيما منجزات عام ٢٠١٣، بما في ذلك تخريج أكثر من ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة مما يمكنها من بلوغ الهدف المتمثل في جهاز شرطة قوامه ٠٠٠ ١٥ فرد بحلول عام ٢٠١٦. ونبرز أيضاً تخريج عدد من الإناث ضمن الدفعة. ويتجسد ذلك في انخفاض معدل الجريمة في المناطق الحضرية الحساسة وفي حل عدة عصابات إجرامية. وجهود الوقاية المركزة التي يُضطلع بها على صعيد المجتمع المحلي ما زالت أساسية لتحقيق تلك الغاية. ونتشاطر قلق الأمين العام ومؤداه أنه يجري إحراز تقدم في الناحية الاحترافية في عمل الشرطة من دون إحراز تقدم مماثل في قطاعي العدالة والمساءلة مما يؤثر على توطيد دعائم سيادة القانون.

إن وجود الأمم المتحدة في هايتي ما زال جوهرياً لدعم السلطات المحلية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الخيارات الواردة في تقرير الأمين العام والمتعلقة بوجود الأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٦. ونعتقد أن تلك الخيارات تمثل أساسا أوليا للمناقشة. تقوم سلطات الحكومة الشيلية بدراستها بعناية وتنتظر أيضاً تقديم الأمانة العامة للتقييم الاستراتيجي.

تمكنت السيدة أونوري خلال زيارتها الأخيرة لشيلي مع السلطات الحكومية من تقييم الأهمية التي نعلقها على البعثة ورؤيتنا لها. وفي السنوات الأخيرة، برزت أهمية مشاركة بلدان جديدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المساهمة في قوات الشرطة أو في وحدات من القوات في البعثة في الإعراب عن التزام المنطقة بهايتي. وفي ذلك الصدد، ترى شيلي أيضا أن من المهم زيادة وجود موظفين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضمن العنصر المدني للبعثة.

منذ عام ١٩٩٦، ما انفك بلدي يتخذ موقفا ثابتا وحازما بشأن الصلة بين الأمن والتنمية في تحقيق السلام. لذلك سنواصل دعم المشاريع والبرامج ذات الأثر السريع لتقليص العنف المجتمعي. ونرى من الجدير أن يشمل التقرير تطوير المشاريع ذات الأثر السريع لاحتواء وباء الكوليرا ومنع الأمراض التي تُنقل عن طريق الماء. وهذا يتماشى تماماً مع خطة السنتين التي وضعتها الأمم المتحدة دعماً للخطة الوطنية العشرية من أجل القضاء على الكوليرا في هايتي وهي خطة دعمها بلدي. نحن نرحب أيضا بتعيين الأمين العام للسيد بيدرو ميدرانو روهس كبير منسقين لمكافحة الكوليرا في هايتي.

ونفهم أن احتياجات التمويل لعمليات حفظ السلام تتزايد في العالم أجمع في ظل ندرة الموارد. ومع ذلك، لا بد من إقامة توازن داخل الأمم المتحدة من حيث تخصيص الموارد كي لا يتعرض للخطر ما أُحرز من تقدم. وتكرر شيلي حاجة الأمم المتحدة إلى الاستمرار في تقديم الدعم للسلطات الهايتية من خلال صناديقها وبرامجها ومن خلال بعثة الأمم المتحدة والعنصر المدني التابع لها، لا سيما ارتكازاً على الإطار الاستراتيجي المتكامل لعام ٢٠١٣-٢٠١٦.

أخيرا، أود أن أكرر التزام شيلي تجاه شعب وسلطات هايتي وتجاه البعثة. سوف تواصل شيلي دعم تعزيز سيادة القانون، والديمقراطية وتطوير القدرات في هايتي مما سيعزز من ثقافة سياسية ملتزمة باستقرار البلد وتقدم شعب هايتي.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): لقد قدمت للمجلس، السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، إحاطة إعلامية هامة جداً وزاخرة بالمعلومات عن الحالة في هايتي. وسأركز في تعليقاتي على التطورات السياسية، والحالة الأمنية، والمسائل الإنسانية، والتقليص التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإعادة تشكيلها.

في ما يتعلق بالتطورات السياسية يسرنا أن نلاحظ في الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير أن حدة التوترات في هايتي قد انخفضت مع سن قانون انتخابي جديد وبإطلاق

حوار وطني. نشيد بمجموعات المجتمع المدني والزعماء الدينيين الذين شاركوا في تيسير الحوار. ونشيد أيضا بفخامة السيد ميشيل مارتلي، رئيس هايتي على مراعاة مختلف أطياف الرأي انطلاقا من تعزيز الديمقراطية الحقة في بلاده. وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تخفيف حدة التوترات السياسية. ونحض السلطة التنفيذية والبرلمان على تعزيز تعاونهما من أجل استتباب الحكم الصالح وسيادة القانون.

نلاحظ مع التقدير انخراط الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري مع الجهات الفاعلة السياسية في هايتي وذودها عن الديمقراطية وتحقيق الحوار الوطني والتقدم صوب عقد الانتخابات. ونلاحظ أيضا الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لحكومة هايتي في عملية تسجيل الناخبين الجدد، وتوزيع بطاقات الهوية الوطنية، وتدريب الشرطة وموظفي الانتخابات.

أما في ما يتعلق بالأمن، فيسرنا أن نلاحظ أن الحالة كانت مستقرة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونلاحظ بوجه خاص الاتجاه الهابط في الجرائم الكبيرة، من قبيل القتل والخطف. ونرحب أيضا بتوسيع أداء الشرطة الوطنية الهايتية وتحسينها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أما في ما يتعلق بالجبهة الإنسانية، فيسرنا التقدم الذي أحرزته هايتي حتى الآن. ونحيط علما بشكل خاص بحقيقة أن ٩٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخليا جراء الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠ غادروا المخيمات. ونشيد بحكومة هايتي والأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين على ما حققوه من إنجاز كبير. ويسرنا أيضاً أن نلاحظ تخفيض الإصابات بالكوليرا إلى النصف منذ عام ٢٠١٠ وتخفيض عدد الأشخاص المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي الشديد من ١,٥ مليون نسمة في أوائل عام ٢٠١٣ إلى ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة في نهاية العام.

نأمل أملاً وطيداً بأن يتم القيام بالجهود التي تكفل تخفيض العدد بنسبة أكبر – إلى نسبة الصفر إن أمكن.

أما في ما يتعلق بدمج البعثة وإعادة تشكيلها بعد عام ٢٠١٦، فنلاحظ الخيارات الخمسة التي طرحها الأمين العام في تقريره (S/2014/162) كونها تتعلق بالمهام السياسية وبمهام حفظ السلام التابعة للبعثة. ونتطلع إلى إجراء تقييم استراتيجي كامل على نطاق الأمم المتحدة بغية دراسة الظروف في الميدان كونها تتصل بالخيارات الخمسة.

إنّ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد قامت بعمل رائع هناك. وإننا نُحيِّي ضباطها ورجالها ونساءها على شجاعتهم والتزامهم وحسّ الواجب لديهم، وعلى تمكينهم هايتي من أن تكون حيث هي اليوم، بعد مصيبتها الفظيعة.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ولا سيما على قيادتها الحكيمة للبعثة. فقد حافظت على قيم الأمم المتحدة ونزاهتها في ظل ظروف صعبة وقاسية. وهي بعملها هذا قد أثبتت لنا سداد رأي الأمين العام بتعيين المرأة في مناصب هامة في منظومة الأمم المتحدة. ففي الأسبوع الماضي بالتحديد، خاطبت السيدة كارين لاندغرين المجلس بشأن الحالة في ليبريا (انظر S/PV.7145)، وسابقا خاطبتنا السيدةهيلين كلارك بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر S/PV.7143) وقبل ذلك السيدة ماري روبنسون بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا (انظر S/PV.7011). وجميعهن يثبتن أهمية تعيين المرأة في مناصب رئيسية.

أخيرا، نودّ اقتراح أن تُقارن الممثلة الخاصة للأمين العام الملاحظات مع لجنة بناء السلام بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في عدة مجالات من العملية في أفريقيا، ولا سيما في مجالات مثل استراتيجيات الحدّ من الكوارث والقدرة على مواجهتها واستراتيجيات بناء الاستجابة السريعة، بغية تخفيف حالات الكوارث مثل تلك التي تواجَه في هايتي،

وفي إعداد مشاريع سريعة التأثير، مثل تلك المتعلقة بتمكين المرأة والمشاركة الشعبية في عمليات الحوار الوطني والعمليات السياسية، وإشراك المجتمع المدني في جهود التنمية الوطنية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سألقي الآن بيانا بصفتي الممثلة الدائمة للكسمبرغ.

وأنا أيضا أودّ أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أورونيه، على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها في مرحلة دقيقة لمستقبل البلد.

تؤيد لكسمبرغ البيان الذي سيلقيه المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وإننا نقدِّر التقدم البارز المحرَز في هايتي منذ زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. لكننا، شأن السيدة أونوري أيضا، ندرك التحديات التي ما فتئ البلد يواجهها. ومع أنَّ الظروف الأمنية بقيت مستقرة نسبيا، والأرقام التي جُمِعت تدل على انخفاض في الجرائم الخطيرة، فإنّ كثافة التظاهرات أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٣ شهدت على الاستياء المتزايد لدى السكان الهايتيين، الذين يواجهون مشاكل اجتماعية – اقتصادية ومآزق مؤسسية مستمرة. واستجابة لمطالب المواطنين الهايتيين، من الأساسي أن تُجرى أخيرا الانتخابات المختلفة التي تمَّ إرجاؤها لأكثر من سنتين. وفي هذا الصدد، يشكِّل إقرار البرلمان قانوناً انتخابيا، وإصداره من جانب الرئيس مارتيلي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية، تطوُّرين إيجابيين.

ومن المهم الآن تسريع التحضير للانتخابات. ونحن نرحب بعملية الحوار الوطني التي أُطلِقت في ٢٤ كانون الثاني/يناير بين الفرع التنفيذي والبرلمان والأحزاب السياسية برعاية المؤتمر الأسقفي لهايتي. وتوقيع الاتفاق في ١٤ آذار/مارس في إطار الحوار بين الهايتيين كان خطوة هامة نحو الوفاق الوطني. وهذا الوفاق أساسي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية عبْر إجراء انتخابات في عام ٢٠١٤، وإنشاء حوكمة مؤاتية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لصالح جميع الهايتيين.

إنَّ التحسُّن العام للحالة الإنسانية في الأشهر الأخيرة كان مشجِّعا. لكنَّ الظروف المعيشية لِـ ١٤٦ ٠٠٠ شخص مشرَّد ما انفكُّوا يسكنون المخيمات في أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تبعث على الأسى، وحالة الأمن الغذائي المحسَّنة يمكن أن تنتكس في حال حدوث إعصار مستقبلي. ويساورنا قلق خاص إزاء محنة نحو ١٠٠ ٠٠٠ طفل دون سنّ الخامسة، يعانون سوء التغذية، بينهم ٢٠ ٠٠٠ طفل يعانون سوء تغذية حادّاً وشديدا. وبالمقابل، بينما العدد الإجمالي للأشخاص المصابين بداء الكوليرا قد انخفض إلى النصف منذ تفشِّي الوباء في أواخر عام ٢٠١٠، فقد ارتفع معدل الوفيات الناجمة عن هذا الداء. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه التحديات.

وتبقى لكسمبرغ بدورها ملتزمة بمساعدة هايتي في التغلب على تحديات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وإعادة إعمار البلد.

وقد أُحرز تقدم في حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي التقرير الذي نُشِر في ٧ شباط/فبراير، سلَّط الخبير المستقلّ المكلَّف من مجلس حقوق الإنسان، السيد غوستافو غالون، الضوء على الظروف البائسة في السجون، واسترعى الانتباه إلى مشكلة الاعتقال الطويل قبل المحاكمة في هايتي. وإننا نشجِّع السلطات الهايتية على مضاعفة جهودها، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إيجاد حلول لهذه المشاكل.

وفي ملاحظة إيجابية، نرحب بقرار محكمة الاستئناف في بور – أو – برانس التحقق من صحة الإجراءات القضائية ضد الرئيس السابق جان كلود دوفالييه على جرائم ضد الإنسانية.

إنَّ قوة الشرطة ذات الكفاءة المهنية عنصر رئيسي لسيادة القانون. ونحن نُشيد بالتقدم المحرَز في بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وكما أشارت الممثلة الخاصة، يتكوّن أفرادها حاليا من ٢٢٨ ١١ ضابط شرطة، بينهم ٩٥٠ إمرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حصل ١٠٥٨ طالبا، بينهم ١١١ طالبة، على شهاداتهم بصفتهم ضباط شرطة. وصفُّ التخرُّج المقبل واعدٌ جدا أيضا، ممَّا يضع هايتي على المسار الصحيح تماما نحو تحقيق هدف وجود ٠٠٠ ١٥ضابط شرطة عامل بحلول عام ٢٠١٦.

والتقدم الذي تمّ إحرازه نحو إحلال استقرار الحالة في هايتي منذ بداية انتشار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عام ٢٠٠٤ كان كبيرا. ومن المؤكد أنَّ وجود الأمم المتحدة لا يزال ضروريا، بالنظر إلى الانتخابات المقبلة أيضا. وإنني أفكِّر بشكل خاص في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ولكن ينبغي لنا أن نبدأ الآن التحضيرات لفترة ما بعد عام ٢٠١٦.

ونشكر الأمين العام على تقديم خمسة خيارات لوجود الأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٦. وبالإجمال، تدعم لكسمبرغ هدف تولّي الحكومة الهايتية تدريجيا، وبخاصة الشرطة الوطنية الهايتية، سلطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في الحفاظ على القانون والنظام وضمان بيئة مستقرة. وإذا سمحت الظروف الميدانية، فإننا نعتقد أنّه ينبغي متابعة الانتقال السريع نحو تشكيل جديد لوجود الأمم المتحدة في هايتي.

وإننا نتطلع باهتمام إلى الاستعراض الاستراتيجي الشامل الذي سيقدِّمه الأمين العام لنا في تقرير مستقبلي، بحيث يمكن لمجلس الأمن اتخاذ قرار مستنير، بالتعاون الوثيق مع السلطات الهايتية، في ما يتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة، الذي سيتناسب على الوجه الأمثل مع تطلعات الشعب الهايتي واحتياجاته، وضمان الاستقرار المستدام للبلد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد ريغي (هايتي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، وبالنيابة عن حكومة جمهورية هايتي، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المتميِّز (S/2014/162)، المقدَّم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٢١١٩(٢٠١٣)، الذي يمدِّد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

لقد درست الحكومة الهايتية باهتمام كبير مضمون هذا التقرير الذي يقدِّم ملاحظات واضحة ومتوازنة وموضوعية بشأن الحالة السياسية والأمنية في هايتي؛ وأوضاع الخطط الاقتصادية والإنسانية ومخططات التعافي؛ وآخر تطورات الجوانب المختلفة لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عبْر الركائز الأولية لولايتها الممتدة لـ ١٠ سنوات.

والحكومة الهايتية تحيط علما أيضا بمختلف الخيارات الجاري النظر فيها، والتي يرغب فيها هذا الطرف أو ذاك، لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة. وبشأن هذه المسائل، أود أن أعرب عن موقف الحكومة الهايتية، وإذا لزم الأمر، تقديم بعض الإيضاحات والمعلومات الجديدة التي تكمل البيانات الواردة في التقرير وتسمح بتقييم أخر تطورات الحالة في هايتي.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتنان الحكومة الهايتية لجميع الدول الأعضاء التي تقدم، من خلال المساهمة بسخاء بموارد بشرية ومالية وتقنية ومادية منذ عام ٢٠٠٤، دعما ثابتا لبعثة الأمم المتحدة، وبالتالي ترافق الشعب الهايتي في مسيرته نحو إرساء سيادة القانون وإقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي.

والحكومة الهايتية ترحب بالملاحظات العامة التي أبداها الأمين العام عن تطور الحالة في هايتي. وهو يشير إلى أنه على الرغم من المشاكل، فقد أُحرز تقدم كبير نحو تحقيق

استقرار الحالة في هايتي منذ النشر الأولي لبعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤.

ونحيط علما بالمسائل المتبقية وبعض الشواغل المشار إليها في التقرير، ومنها على سبيل المثال ''التباطؤ في العملية السياسية'' و ''التوترات'' بين البرلمان والسلطة التنفيذية و ''التأخيرات في إجراء الانتخابات''. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن دعوة الأمين العام إلى إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٤ باعتبارها أمرا أساسيا لاستمرارية المؤسسات الديمقراطية لقيت آذانا صاغية وكان لها صدى في صفوف أصحاب المصلحة السياسية في البلد، على وجه خاص، وفي المجتمع الهايتي بوجه عام.

وشهدت الساحة السياسية في هايتي للتو نقطة تحول كبرى. فقد وقع أصحاب المصلحة الرئيسيون على الساحة السياسية في هايتي على اتفاق هام، اتفاق الرانشو، في ١٤ آذار/مارس في تتويج لعملية الحوار السياسي التي أطلقها الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي قبل شهرين تحت رعاية رئيس المؤتمر الأسقفي لهايتي، الكاردينال تشيبلي لانغلوا.

وقد أصبحت الآفاق أوضح كثيرا الآن. ومن الآن فصاعدا، فقد أزيلت العقبات السياسية التي كانت تعوق إجراء الانتخابات. والاتفاق ينص صراحة على إنشاء ''حكومة منفتحة قادرة على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية''. ويُنتظر أن يخضع قانون الانتخابات الذي تم سنه بالفعل لبعض التعديلات المتفق عليها. وتتعلق أحكام الاتفاق الأخرى بالحوكمة والفصل بين السلطات وتوفير ضمانات مؤسسية وقضائية وتسوية جميع المسائل الخلافية، وجميعها كانت عوامل أدت إلى ذلك المأزق. ويُنتظر أن يسمح لنا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بتعويض الوقت الضائع وإجراء انتخابات في عام ٢٠١٤ من أجل تجديد ثلثي مجلس الشيوخ ومجلس النواب بالكامل واختيار جميع أعضاء المجالس البلدية والسلطات المحلية الأخرى.

وقد قدم رئيس الدولة التزاما رسميا حث قال إن الحكومة ستضطلع بكامل مسؤوليتها في ما يتعلق بالعملية الانتخابية والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنفيذها.

والدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة، حتى وإن كان غير مباشر، في نجاح عملية الحوار السياسي يستحق تسليط الضوء عليه. ولا يسع حكومة هايتي إلا أن ترحب بتوصية الأمين العام بأن ''ضغط البعثة معناه أن يجري بمزيد من التركيز، ومع مراعاة المنظور الاستراتيجي، استخدام الأصول المتاحة لدعم جهود السلطات الوطنية'' (S/2014/162، الفقرة ٢٦) بهدف إجراء الانتخابات المقبلة.

وعلى صعيد آخر، أعربت حكومة جمهورية هايتي عن تقديرها العميق للدعم اللافت الذي قدمته الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الجماعة الكاريبية، إلى هايتي في ما يتعلق بقرار المحكمة الدستورية للجمهورية الدومينيكية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن جنسية أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الدومينيكيين المنحدرين من أصل هايتي. ونكرر الإعراب عن عميق الامتنان. وهايتي، شأنها شأن المجتمع الدولي، تنتظر القانون التكميلي الذي وعدت الحكومة الدومينيكية بإصداره والذي سيكفل حقوق المواطنين الذين يواجهون خطر أن يصبحوا عديمي الجنسية.

وفي ما يتعلق بالأمن، يشير تقرير الأمين العام إلى الظروف الأمنية ''المستقرة نسبيا'' والتي يبرهن عليها عدد من العناصر الإيجابية التي سأشدد عليها الآن. فهناك اتجاه كبير نحو الانخفاض في معدل الجريمة – حيث تراجع عدد جرائم القتل بنسبة ٢١ في المائة في عام ٢٠١٣ عما كان عليه في عام ٢٠١٢، وبالتالي فقد عكس مسار الاتجاه الذي ساد خلال السنوات الخمس الماضية في مجال الجريمة – وانخفض

إجمالي عدد حالات الاختطاف في عام ٢٠١٣ بنسبة ٥٣ في المائة مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٢. وما من شك في أن الدعم التشغيلي الذي تقدمه قوات البعثة إلى الشرطة الوطنية الهايتية قد أسهم في تحقيق تلك النتائج. والأمين العام محق أيضا في الترحيب بالإنجازات التي تحققت على صعيد إضفاء الطابع المهني على الشرطة الهايتية، والذي يشكل أحد المجالات ذات الأولوية في خطة تركيز أنشطة البعثة.

ويسرني أيضا أن يشير الأمين العام في تقريره إلى التقدم المحرز وإلى السلسلة الطويلة من التدابير التي اتخذتها الحكومة الهايتية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. فإلى جانب إنشاء مكتب أمين المظالم الهايتي بوصفه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وتفعيل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، فقد وقعت حكومة هايتي في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصدقت على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي.

وعلى النحو المناسب تماما، انتهت الحكومة الهايتية للتو هنا في نيويورك في ٢١ آذار/مارس، أي قبل ثلاثة أيام، من التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، ذلك الصك القانوني الرئيسي الذي فُتح باب التوقيع عليه أمام الدول لأول مرة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. والحكومة، إذ تقوم بذلك، لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء انتشار الأسلحة والذخائر التقليدية واتساع نطاقها، بعد أن ظلت دائما تدعو إلى إبرام معاهدة تنظم تجارة الأسلحة من أجل تحسين الأمن البشري على الصعيد العالمي عن طريق فرض رقابة صارمة على شحنات الأسلحة والذخائر، والذي سيؤدي إلى الحد من الخسائر في الأرواح. ورحبت الحكومة الهايتية بإبرام معاهدة ملزمة قانونا تأخذ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الاعتبار.

وهذه جميعا تدابير تظهر التزام الحكومة الهايتية بصورة لا لبس فيها بتعزيز حقوق الإنسان واحترام القيم الديمقراطية المشتركة المتمثلة في الحرية والتعددية السياسية وسيادة القانون وتوازن القوى باعتبارها الأسس التي يستند إليها نظامنا الديمقراطي الجاري بناؤه.

في السياق نفسه، يشير تقرير الأمين العام إلى التقدم المحرز على الصعيد الإنساني، ولا سيما إعادة توطين الغالبية العظمى من المشردين جراء زلزال عام ٢٠١٠، إلى حد كبير من خلال برامج العودة وإعادة التوطين التي تنفذها الحكومة، والأمم المتحدة، والحكومة الكندية والشركاء غير الحكوميين. وقد انخفض العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من ١,٥ مليون شخص في أوائل عام ٢٠١٣ إلى ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، بحلول نهاية العام.

في نفس الوقت، ورغم العديد من المعوقات والثغرات والعراقيل الهيكلية في البنية التحتية، بدأ الاقتصاد في هايتي في التعافي بعد عقود من الركود، مسجلا نسبة نمو بلغت ٤,٣ في المائة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من محدودية الموارد، بذلت الحكومة جهودا مستمرة في المجال الاجتماعي، بما في ذلك وضع برامج للحد من الفقر ومكافحة الجوع وأعمال العنف ضد النساء والتهميش والإقصاء.

وعلاوة على ذلك، ترحب الحكومة بمشاركة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في ظل القيادة الحكيمة للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، بنشاط في تلك الجهود ومواصلتها تقديم الدعم المقدر للغاية في جميع المجالات التي تغطيها البعثة. وينعكس هذا الدعم ليس فقط في مجالي الأمن والاستقرار، ولكن أيضا في مجالات متنوعة مثل

تقديم الدعمين التقني واللوجستي للحكومة لإطلاق مختلف البرامج والتدخلات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتقديم الدعم التقني إلى البرلمان، ووزارة العدل، وزارة الصحة وعدد من الوزارات الأخرى، والوكالات الحكومية، وتقديم الدعم للمجتمع المدني ومختلف الشركاء المحليين، وأخيرا، المشاركة في مختلف الأنشطة الإنسانية وإعادة التأهيل والتنمية. ومما يشجعنا، الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل الإسهام بشكل مباشر في تنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على وباء الكوليرا في هايتي التي مدتها ١٠ سنوات، مع استمرار تفشي وباء الكوليرا وسط السكان.

وبعد مرور عشر سنوات على إنشاء البعثة، من المسلم به على نطاق واسع تحقيق نجاحات لا يمكن إنكارها في المجالات ذات الأولوية المسندة للبعثة. لكن تلك النجاحات لا تحجب ضخامة المهام المتبقية، أو التحديات التي لا تزال تواجه هايتي. ويبرز تقرير الأمين العام، على سبيل المثال، في تقييمه الأمني، وجود حاجة إلى إحراز الشرطة الوطنية الهايتية المزيد من التقدم، قبل أن تكون قادرة على توفير نفس مستوى الأمن الذي توفره البعثة. وهذا مجرد عنصر واحد من العناصر التي توضح الحاجة إلى إعادة تحديد الأهداف، وطبيعة البعثة ومكوناتها.

بالتالي، فإن الوقت قد حان للقيام باستعراض هادئ لعمل البعثة خلال العقد الماضي. ونحن نقترب من نهاية الولاية التي أسندها مجلس الأمن للبعثة، فإن الوقت يبدو مناسبا بشكل خاص للدراسة وإعادة التقييم اللازمين، اللذين قبلت بالفعل مبادؤهما. إن حكومة هايتي على استعداد من جانبها، للمشاركة في هذه العملية على أساس العناصر الأولية للتفكير التي قدمتها إلى مجلس الأمن، وذلك في ضوء خيارات إعادة التشكيل الخمسة التي طرحها الأمين العام في تقريره.

وينبغي لأي إعادة تشكيل للبعثة، في رأي الحكومة، أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات العصر، التي لم تعد متطلبات عام ٢٠٠٤، وتعكس الاحتياجات الخاصة لهايتي في هذه المرحلة من تطورها. بما أن هايتي قد بلغت معلم تحول تاريخي ديمقراطي، من المهم تحديد أولوياتها الجديدة والوسائل اللازمة لتوطيد أسس الديمقراطية التي لا تتجزأ، وسيادة القانون والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للمؤسسات الوطنية الهايتية، بطبيعة الحال، أن تتحمل كامل مسؤولياتها ودورها في إعادة التشكيل هاته.

في هذا السياق، فإن الحكومة ستنظر بعناية في المقترحات المقدمة، وتقدم دعمها الكامل لمجلس الأمن والأمانة العامة، بهدف تعزيز المكاسب التي تحققت على مدى العقد الماضي، وتتبع رؤية متجددة وواسعة، لأهداف ونطاق البعثة، وتتطلع إلى الزخم الجديد المتوقع خلال عام ٢٠١٦. وأشكر الأمين العام على تقريره، الذي سيلهم ويوجه بالتأكيد عمل مجلس الأمن في الأشهر المقبلة، وأكرر عزم حكومة هايتي على مواصلة العمل مع المجلس من أجل التنفيذ الكامل لولاية البعثة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل جامايكا.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السفيرة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية الشاملة. ويوضح تقرير الأمين العام (S/2014/162)، إلى جانب الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة أونوري، بوضوح أنه رغم إحراز تقدم كبير على مختلف المستويات، فإن عددا من التحديات الهائلة والرئيسية ما زالت قائمة.

إن جامايكا تلاحظ باهتمام كبير الإنجازات السياسية التي انبثقت عن الحوار بين الهايتيين الذي جرى بوساطة المؤتمر الأسقفي لهايتي. ونلاحظ أيضا أن هذا الحوار قد توج بتوافق

آراء أولي رائد، على تنظيم انتخابات مشتركة خلال عام ٢٠١٤ لتجديد ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، والإدارات البلدية والمجالس المحلية. ويرمز هذا الإنجاز إلى نقطة تحول في الحوكمة في هايتي، ويشير إلى ما يمكن وصفه بالاتجاه الجديد في الممارسة السياسية في هايتي. إننا نحث جميع أصحاب المصلحة على الاستفادة من الزخم الذي تولد حتى الآن، بهدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وتدرك جامايكا بأن تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ مكاسب التنمية يرتبطان ارتباطا وثيقا بتوفير الأمن المستدام للمواطنين. لكننا نلاحظ بقلق بأنه وبينما تعكس الإحصاءات اتجاها نزوليا في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الاختطاف، إلا أن الأرقام المرتبطة بحالات الاغتصاب المبلغ عنها قد سجلت ارتفاعا. ونشكر البعثة على دراستها التي أصدرتها خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٣ حول هذا الموضوع، وفي ذلك الصدد، فإننا نشجع الجهود المستمرة لتعزيز قدرة المحاكم ومكاتب الادعاء العام، ومراكز الشرطة، على التعامل بشكل صحيح مع هذا النوع من القضايا.

ومن المؤسف استمرار آفتي العنفين الجنسي والجنساني في هايتي. وتحيط جامايكا علما، وتثني على البرنامج المصمم بشكل فريد لتدريب أفراد الشرطة على الأساليب المستخدمة لمنع وقوع تلك الجرائم وردعها. بالنسبة لجامايكا، تكتسي مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين داخل البعثة، أهمية بالغة. وتشوه مثل هذه الحالات غير المقبولة صورة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

والأدهى من ذلك، أنها تسيئ للصورة الدولية للأمم المتحدة وما لا يعد ولا يحصى من الأفراد الآخرين العاملين في الميدان الذين يكرسون جهودهم من أجل قضية تعزيز وصون السلام. وجامايكا تؤيد بقوة تطبيق نهج عدم التسامح مطلقاً مع الحالات من هذا القبيل. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود لبدء تحقيقات شاملة وفي الوقت المناسب بشأن كل مزاعم الانتهاكات، ونشجع على مواصلة العمل العازم لمنع وقوع حوادث في المستقبل.

وجامايكا تحيط علماً مع الارتياح بالزيادة الكبيرة في حجم الشرطة الوطنية الهايتية، من ٠٠٠ ٥ فرد في بداية عمل البعثة إلى القوة الحالية وقوامها ٢٢٨ ١١ فرداً. ونشجع البعثة على مواصلة بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية كأولوية عليا. وينبغي أن يشمل ذلك حملات قوية للتجنيد وبذل جهود حثيثة لتحقيق هدف وجود ٠٠٠ ١٥ فرد في الخدمة بنهاية خطة تطوير الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وينبغي أيضا التركيز بشكل خاص على توظيف النساء والأشخاص المهرة القادرين على الإسهام في تنمية هايتي على أعلى مستوى.

وثمة اعتراف متزايد ببرنامج البعثة للحد من العنف المجتمعي لما له من أثر على السلامة العامة وتنمية المجتمع. ومن خلال دعم مشاريع البنية التحتية الكثيفة العمالة والمشاريع البيئية، نجحت البعثة بشكل فعال في توفير بديل صالح ومبتكر للشباب المعرضين للخطر. وإذ نضع النجاح الهائل لذلك البرنامج في الاعتبار، نرحب بالمشاريع التسعة والعشرين التي بدأ العمل فيها خلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤.

ونحيط علماً بالتقدم المحرز في النهوض بسيادة القانون في هايتي، كما يتجلى في برنامج سياسة الحكومة ”E ٥“. ولذلك، تؤيد جامايكا بقوة المساعدة التي تقدمها البعثة للمؤسسات الهايتية المسؤولة عن ضمان سيادة القانون. ونحيط علماً، على وجه الخصوص، بالعمل الجاري في مجال الاحتجاز السابق للمحاكمة الذي ينفذ من خلال مكاتب المساعدة القانونية، فضلاً عن النجاح الذي تحقق في معالجة أكثر من ٠٠٠ ٢ قضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

فيما يتعلق باقتصاد هايتي، يشير تقرير الأمين العام إلى زيادة بنسبة ٤,٣ في المائة في معدل النمو الاقتصادي. وهذا

الإنجاز، إلى جانب نمو مستويات الإبداع والصناعة في شتى أنحاء البلد، هو خير شاهد على صلابة وتصميم الشعب الهايتي للتغلب على العقبات الكثيرة التي تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي حين أننا نتشاطر الأمل والتوقعات بمزيد من الازدهار لهايتي، فإننا ندرك العوائق القائمة أيضاً، بما في ذلك ضعف البنية التحتية وإمدادات الكهرباء غير المستقرة، والتي يعلمنا الأمين العام في تقريره أنها لا تزال تعيق النمو الاقتصادي. ومن الواضح أن استمرار تلك العوائق سيكون له حتماً أثر سلبي على قدرة هايتي على مواصلة السير في مسارها الإيجابي.

وما فتئت جامايكا تدعم المعايير الأربعة لتحقيق الاستقرار المتفق عليها والمبينة في خطة تركيز الأنشطة على أساس الأوضاع القائمة. ونرحب بالإحاطات المستكملة بشأن الإنجازات والتحديات التي يقدمها الأمين العام، ونتطلع للحصول على معلومات إضافية بشأن الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة أن تواصل بها الإسهام في تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

في الوقت نفسه، نؤيد الجهود الموجهة صوب التقليص التدريجي للبعثة على نحو مسؤول ومرسوم بعناية. وندعو إلى إعادة تشكيل لما بعد ٢٠١٦ بصورة تلبي احتياجات الشعب الهايتي. فالخيارات الخمسة الواردة في التقرير كلها تبين التحديات والمزايا. ونتطلع بأمل إلى مزيد من المناقشات بشأن تلك المسائل والأمور الأخرى ذات الصلة.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً دعم جامايكا لحكومة وشعب هايتي. كما أود أن أعرب عن خالص تقدير بلدي لأولئك الذين يعملون في البعثة ونحيي التزامهم بتحسين حياة الشعب الهايتي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غونزاليس دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثل الخاص للأمين العام، لتقديم تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162). وإسبانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً، وتود أن تضيف عدداً من الملاحظات بصفتها الوطنية.

إسبانيا تتشاطر تقييم الأمين العام الإيجابي نسبياً بشأن الموقف السياسي في هايتي. ونرحب بالتقدم المحرز في الحوار الهايتي بين الفعاليات السياسية المختلفة، وتحديداً فرعي السلطة، التنفيذية والتشريعية، والأحزاب السياسية، الذي يدعمه المجمع الأسقفي في هايتي. وندعو كل الفعاليات السياسية لمواصلة مسار الحوار هذا وتكثيفه من أجل معالجة جدول الأعمال السياسي للبلد في مناخ من التوافق.

إننا نعتبر إجراء الانتخابات الوشيكة خطوة أساسية في تحقيق الاستقرار في هايتي، وتوطيد مؤسساتها والنهوض بالديمقراطية وسيادة القانون. ونحن على ثقة بأن الانتخابات ستجرى هذا العام.

وأسبانيا تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها أول بعثة رفيعة المستوى ينظمها نادي مدريد بشأن المشاورات السياسية/الحوار، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبقيادة الرئيس السابق لجمهورية موريشيوس، السيد قسام أوتيم، والأمين العام للنادي، والسفير الإسباني السيد كارلوس وستندورب. وكان هدف البعثة النهوض بالحوار في المناقشات بشأن تحقيق الاستقرار والإصلاح السياسي في هايتي.

فيما يتعلق بالأمن، تسعدنا التطورات التي حدثت في عام ٢٠١٣ نتيجة للعمل الرائع للبعثة والعملية الجارية للتعزيز المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية. وفي مجال الأمن، ترى إسبانيا أنه يجب توفير دعم أكبر للتدابير الرامية إلى تعزيز إصلاح نظامي القضاء والسجون، وخاصة فيما يتعلق بالحجز

الاحتياطي. والنتائج المحرزة في قطاع الأمن تشجعنا على دعم العمل الجاري في التدريب ونشر المزيد من أفراد قوة الشرطة الوطنية.

ونحن ندعم العملية الجارية للتفكير في مستقبل بعثة الأمم المتحدة في اتجاه التخفيض التدريجي لعدد أفرادها. وسيسمح لها ذلك، في المدى المتوسط، بالتركيز على مساعدة المدنيين، خصوصاً في الحالات الطارئة. وعلى أي حال، فإن إسبانيا تفهم أن هذا التفكير يجب أن يترادف مع تعزيز فعال لقدرات الشرطة الوطنية الهايتية لتمكينها من الاضطلاع بوظائف البعثة على نحو متزايد.

بالنسبة لقطاع القضاء/العدالة، نرحب بقرار محكمة الاستئناف في قضية الرئيس السابق جان كلود دوفالييه دليلاً على تعزيز سيادة القانون والنهوض بها في هايتي.

وإذ أنتقل إلى الوضع الإنساني، فإن إسبانيا تنظر بعين الرضا للتقدم الذي نوه إليه تقرير الأمين العام فيما يتعلق بانخفاض عدد النازحين داخلياً. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة للقضاء على الكوليرا في إطار خطة السنتين، كما ندعم الخطة الوطنية الهايتية. وباعتبار إسبانيا إحدى الجهات المانحة الرئيسية لذلك البلد، فإنها تؤكد من جديد التزامها بالتنمية في هايتي من خلال التعاون الذي يتركز، تحديداً، على توفير الوصول للمياه النظيفة، وهو أمر ضروري للقضاء على الكوليرا، والتعليم والتنمية الريفية ومكافحة سوء التغذية.

أخيراً، نود أن نعرب عن دعمنا وثقتنا في المحادثات الرفيعة المستوى بين هايتي وجمهورية الدومينيكان. ونرى أن اللجنة الثنائية الرفيعة المستوى هي المحفل المثالي لمناقشة جداول الأعمال المشتركة للبلدين من أجل تنمية يعود نفعها على الجانبين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة رودريغيث – بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نرحب بالسفيرة ساندرا أونوري ونشكرها على عرضها تقرير الأمين العام (S/2014/162). ونود أيضا أن نشكر الممثل الدائم لهايتي على بيانه القيم.

أريد أن أتناول ثلاث نقاط بإيجاز. أولا، لا تزال الحالة الراهنة في هايتي تتسم بتحديات هائلة، وستعتمد القدرة على التغلب عليها إلى حد كبير على إجراء الانتخابات المحلية والبلدية والتشريعية التي طال انتظارها ومدى النجاح في تنظيمها. ونرحب بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه مؤخراً في هايتي على إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونشيد بالقيادة الهايتية لتمكنها من صنع ذلك التوافق، الأمر الذي يمثل خطوة إلى الأمام في الثقافة السياسية بالبلد. وسيكون الأمر المهم الآن تطبيقه. ونشيد أيضا بالأعمال التحضيرية التقنية والتشريعية اللازمة لإجراء الانتخابات، بما في ذلك الميزانية، التي يجري إعدادها.

ثانيا، أود أن أشير إلى إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، وهو المعيار الرئيسي لتقييم أداء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ذكرنا في عدة مناسبات أن جعل قوة الشرطة قوة محترفة ليس كافيا في حد ذاته. ويساورنا القلق إزاء بطء التقدم المحرز في المجالات الأخرى، التي يمكن، كما يحذر من ذلك تقرير الأمين العام، أن تعرض للخطر بعض التقدم الكبير المحرز حتى الآن. فالتقدم المحرز في المجالين القضائي والجنائي ضروري أيضاً لتوطيد سيادة القانون، فضلا عن كونه مؤشرا رئيسيا في تعزيز جودة قوة الشرطة.

ثالثا، نعتقد أن البعد الاجتماعي – الاقتصادي لا يمكن تجاهله. إن محور مشاكل عدم الاستقرار في هايتي لا يتطلب الحلول العسكرية وحدها. إذ يجب أن نبحث عن الأسباب

الجذرية لعدم الاستقرار، ألا وهي الفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية.

في سياق العمل الإنساني، يجب أن نقر بأن ٩٠ في المائة من السكان الذين شردهم الزلزال قد عادوا، بعد تأخير طويل، إلى أحيائهم أو نُقلوا إلى أماكن أخرى. ولا تزال ثمة حاجة ملحة إلى تطبيع حالة المشردين بسبب تلك الكارثة التي وقعت منذ أربع سنوات.

رابعا، أظهرت التجربة أنه يجب على الأمم المتحدة أن تحتفظ بوجود كاف في البلد، من خلال كل من بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري للأمم المتحدة. ولذلك، نؤكد مرة أخرى أن انسحابنا من البلد يجب أن يكون انسحاباً مسؤولا وتدريجيا يكفل، عندما يحين وقته، ألا تعود البعثة أبدا.

ونحيط علما بخيارات التشكيل الخمسة لما بعد ٢٠١٦ التي حددها الأمين العام. ونرى أنه يجب المحافظة على المستويات الحالية، في هذه المرة، وتجنب الإجراءات التي يمكن أن تعرض للخطر تنظيم الانتخابات بصورة سليمة. ويظهر كل من تقرير الأمين العام والاجتماع الذي عقد مؤخرا مع البلدان المساهمة بقوات الحاجة إلى استمرار الدعم الذي تقدمه قوات البعثة في مجال العمليات.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن هذه ليست سوى بداية المناقشة، وأن من السابق لأوانه مناقشة صحة الخيارات المقدمة وميزاتها ومدى ملاءمتها. نحن في مرحلة توطيد البعثة، ولا يمكننا الشروع في عملية إعادة التشكيل إلا بعد الانتهاء من تلك المرحلة. ويجب أن نتصرف بطريقة محسوبة وعلى أساس التقييم الاستراتيجي الذي سيقدمه الأمين العام في موعد لاحق، وبالتشاور الوثيق مع حكومة هايتي والبلدان المساهمة بقوات.

وأخيرا، نهنئ الممثلة الخاصة ساندرا أونوري على ما بذلته من جهود لا تعرف الكلل في قيادتها للبعثة. ونمنحها كامل دعمنا إعجاباً لما تقوم به. تحظى هايتي بمكانة خاصة في جدول أعمال الأمم المتحدة. والآن أكثر من أي وقت مضى، بات لدور المنظمة أهمية لا مثيل لها في كفالة استمرار عملية تحقيق الاستقرار وعدم النكوص عنها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2014/162)، وأن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها. وأشكر أيضاً الممثل الدائم لهايتي على بيانه.

يحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للعضوية، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية ملدوفا وجورجيا.

يتفق الاتحاد الأوروبي مع تقييم الأمين العام في تقريره الذي مفاده أن تحسناً نسبياً قد طرأ على الحالة السياسية في هايتي. خلال الزيارة التي قام بها الرئيس مارتيلي إلى بروكسل مؤخراً، أعرب له الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه للتقدم المحرز في سياق الحوار بين الأطراف الهايتية، الذي جعل من الممكن التوصل إلى تسويات كبيرة فيما يتعلق بالمنازعات الانتخابية والمؤسسية. ويسرنا أن نلاحظ أن نداءاتنا ونداءات الشركاء الآخرين من أجل مواصلة ذلك الحوار قد وجدت آذانا مصغية، وأن الأطراف المعنية قد توصلت في النهاية إلى اتفاق

على موعد الانتخابات المقبلة. كما أن من المؤشرات المشجعة التزام الحكومة بتغطية ثلث تكاليف تنظيم الانتخابات القادمة.

لا يزال توطيد الديمقراطية ومؤسساتها ركنا مهما من أركان تعاوننا مع هايتي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قرر الاتحاد الأوروبي والحكومة الهايتية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إطلاق حوار سياسي، على النحو المنصوص عليه في المادة ٨ من اتفاق كوتونو. سيجعل ذلك الإطار من الممكن دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في هايتي، كما سيمكن من تبادل وجهات النظر بشكل بناء بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك. كما يكمل الحوار السياسي برنامجٌ لدعم البرلمان الهايتي يهدف إلى تحسين الحوار بين الأحزاب السياسية وزيادة كفاءة إدارة جدول الأعمال التشريعي. وطلبنا أيضا إلى نادي مدريد أن يقوم ببعثة استشارية سياسية رفيعة المستوى أخرى، ويجري تنفيذها بالفعل.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يرحب الاتحاد الأوروبي في المقام الأول بالتقدم المحرز الذي أشار إليه الأمين العام، وبخاصة الانخفاض الحالي في عدد الناس الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء هشاشة الأحوال التي تعيشها تلك الأسر التي لا تتوفر لها إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى على قلقه إزاء حالات الإخلاء القسري، العنيفة أحياناً، التي أبلغت عنها العديد من منظمات المجتمع المدني. يجب أن تكفل السلطات الهايتية احترام حقوق الأشخاص المعنيين وأن تجد حلولا إنسانية ومستدامة لمساعدتهم في الانتقال إلى أماكن أخرى.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الرامية إلى التوصل إلى استجابة منسقة لوباء الكوليرا في هايتي، ويرحب بخطة السنتين للأمم المتحدة، التي تدعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي. ويسرني أن أؤكد أن الاتحاد الأوروبي سيواصل جهوده الإنسانية في هايتي في عام ٢٠١٤ ببرنامج بقيمة ١٨ مليون يورو، يشمل دعمنا المتواصل للقضاء على الوباء.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نود أن نعرب عن بالغ قلقنا إزاء عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية. وكما جاء في الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام، فإن عدد الأطفال المتأثرين يقارب ٠٠٠ ١٠٠، من بينهم ٠٠٠ ٢٠ يعانون من سوء التغذية الحاد والشديد الذي سوف يتسبب لهم في آثار في النمو يتعذر علاجها. إن هذه مأساة وطنية حقاً ينبغي أن تُحشد لها جميع القوى السياسية في هايتي. ونجدد دعوتنا السلطات الهايتية والقوى السياسية إلى أن تضع المسائل المتصلة بمكافحة الفقر وسوء التغذية في صدارة برنامج الحكومة.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالمقترحات المقدمة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بإعادة التشكيل في المستقبل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ويتطلب تحديد الخيار الأنسب إجراء تحليل متعمق للحالة الأمنية، والتقدم المحرز بشأن المعايير الرئيسية الأربعة لتحقيق الاستقرار.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم الهدف المتمثل في التسلّم التدريجي والمشروط من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى الحكومة الهايتية. وسوف تتوقف وتيرة هذا التحول على الإرادة والتصميم السياسيين للسلطات الهايتية، بغية تنفيذ الإصلاحات التشريعات والإدارية اللازمة للقيام بالمهام الموكلة حاليا للبعثة. والاتحاد الأوروبي، من خلال برامجه للتعاون الإنمائي التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى توفير الدعم الهام لإصلاح الإدارة الحكومية، سيواصل دعم عملية إعادة تشكيل البعثة.

وكما فعلنا في المناقشات السابقة، نكرر شعورنا بالقلق إزاء التقدم المحدود في الميدان القضائي وإصلاح السجون. وفي رأينا، من الضروري أن تضطلع السلطات الهايتية بإصلاح قطاع الأمن ككل، بما في ذلك الشرطة، ونظام مراقبة الحدود، والسلطة القضائية ونظام السجون. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم بناء قدرات المجلس الأعلى للسلطة القضائية، الذي من أجله أُطلق للتو برنامج محدد يموّله الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، نرحب بالقرار الذي اتخذته محكمة الاستئناف التي تؤكد فيه على الإجراءات القضائية المتخذة ضد الرئيس السابق جان – كلود دوفالييه لارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

والحوار الوطني الثنائي الرفيع المستوى الذي بدأ بين هايتي والجمهورية الدومينيكية يمثل فرصة ممتازة لإيجاد حلول توافقية في المسائل العابرة للحدود ذات الاهتمام المشترك. ونحن نهنئ الحكومتين على مشاركتهما البنّاءة. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي بنشاط دعمه لهذه العملية، من خلال مشاركته في الحوار بصفة مراقب، ومن خلال برامجه للتعاون الإقليمي.

وفي الختام، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للتعاون الممتاز بين وفدنا في بورت أو برنس والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، ومكتب الأمم المتحدة القطري في هايتي. وسوف نواصل عملنا ودعمنا لهايتي وبعثة الأمم المتحدة من أجل تعزيز جهود الإصلاح الجارية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أولا، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هايتي. إنني أنوّه بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، وأشكرها على التقرير المفصّل الذي عرضته على مجلس الأمن اليوم (S/2014/162).

تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي نيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، الذي ينوّه بما أحرز من تقدم صوب تعزيز الديمقراطية في البلد.

إن اعتماد قانون الانتخابات والتعاون في ما بين مختلف الأطراف وحكومة الرئيس مارتيللي بغية إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية هما علامتان تبعثان على الشعور بالتشجيع. فالانتخابات تمثل تحديا كبيرا وهي تتطلب الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، بالدرجة الأولى من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ومع ذلك، من الواضح أن هايتي لا تزال تواجه تحديات متعددة. لهذا السبب، أغتنم هذه الفرصة لأكرر استمرار كولومبيا في دعم السيدة أونوري وعمل بعثة الأمم المتحدة القيّم لكفالة تحقيق الرفاه الدائم للشعب الهايتي، الذي نحن الأمريكيين الجنوبيين مدينون له بدين تاريخي لأنه ساعدنا على نيل استقلالنا الوطني.

إن كولومبيا تشارك في بعثة الأمم المتحدة. والشرطة التابعة لنا تدعم مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والابتزاز، والاختطاف. ومنذ عام ٢٠١٣، عقب دعوات من المجلس تطالب بتوسيع دور المرأة في عمليات حفظ السلام، تعمل مدارسنا على تدريب شرطيات هايتي في كولومبيا، أمّا في ميدان التعاون الإنمائي، فنوفر التدريب في مجالات إنتاج البن، والغذاء والأمن الغذائي، وتجديد المرافق الصحية الأساسية للمنازل، وتجديد الأحياء، ودعم التدريب التقني.

الأمن والاستقرار وتحسين الظروف المعيشية للشعب الهايتي وتعزيز المؤسسات الديمقراطية أمور يجب أن تبقى موضع تركيز التزام المجتمع الدولي بهايتي. فمن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تستمر إلى أجل غير مسمّى،

وإنما يجب أن نتوخى الحذر عند النظر في إنهائها التدريجي، لأن المنجزات التي تحققت يجب عدم تعريضها للخطر.

وتدعو كولومبيا إلى الإنهاء التدريجي للبعثة، مع مراعاة النقاط التي أثيرت في التقرير الأخير للأمين العام، الذي يشير إلى أن هناك فجوات مهمة لا تزال قائمة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات والأمن. والانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية المقبلة، والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ تمثلان تحديا أمام توطيد الديمقراطية في هايتي التي تتطلب الدعم والمساعدة المناسبين من المجتمع الدولي، ومن خلال البعثة في الدرجة الأولى.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي التي تضم الأرجنتين، البرازيل، بيرو، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كندا، كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية وبلدي أوروغواي.

أود أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذا النقاش من أجل مناقشة أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162).

وترحب مجموعة الأصدقاء بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، وتشكرها على إحاطتها الاعلامية الشاملة وعلى عملها الدؤوب. ونرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لهايتي.

إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وتهيئة بيئة سياسية تفضي إلى استقرار الديمقراطية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي عناصر رئيسية لتحقيق الاستقرار والرخاء في هايتي على نطاق أوسع وأكثر استدامة. وفي هذا الصدد، تشجع مجموعة الأصدقاء بقوة جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على مواصلة تعميق الحوار والتعاون بينها بغرض تعزيز الديمقراطية في بلادها، وتكرر أهمية إجراء انتخابات تشريعية وبلدية ومحلية حرة ونزيهة هذا العام كخطوة ضرورية وملحة لدوام الاستقرار والانتعاش والتنمية في هايتي.

وترحب المجموعة بالجهود المتفانية التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي لتيسير الحوار بين جميع الجهات الوطنية الفاعلة، بغية تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي.

إن التوقيع على اتفاق إيل رانشو معلم هام في العملية التي تقودها هايتي، وهو يمثل إرادة أصحاب المصلحة السياسية الهايتية حيال المضي قدما في التخطيط لإجراء الانتخابات. يجب عدم إضاعة هذا الزخم. ونحن نشجع الزعماء السياسيين في هايتي على مواكبة روح التعاون هذه، والعمل فورا على تنفيذ أحكام الاتفاق بشأن إصلاح قانون الانتخاب، وإنشاء المجلس الانتخابي الانتقالي، وتحديد جدول زمني لإجراء الانتخابات.

وتلاحظ مجموعة الأصدقاء أنه، منذ آخر تقرير للأمين العام، ظلت الحالة الأمنية في هايتي مستقرة نسبيا، على الرغم من أنها اتصفت بزيادة في الاضطرابات الأهلية خلال الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير. وقد سمح ذلك لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتنفيذ التخفيض المنصوص عليه في القرارين ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢١١٩ (٢٠١٣) دون تقويض الأمن والاستقرار في هايتي. وتحيط مجموعة الأصدقاء علما بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة تعزيز البعثة ٢٠١٣-٢٠١٦، بهدف إفساح المجال أمام السلطات الهايتية لتوليها المسؤولية الكاملة عن الأمن في بلدها حالما تسمح الظروف بذلك.

تثني مجموعة الأصدقاء على هذا النهج المحدد وتؤكد مجدداً أهمية اتخاذ القرارات بشأن الأعمال التي سيتم القيام بها في المستقبل على أساس الظروف القائمة على أرض الواقع.

تحيط مجموعة الأصدقاء علماً بالخيارات الخمسة المبينة في تقرير الأمين العام (S/2014/162) بوصفها أساسا للمناقشات المقبلة بشأن أفضل السبل التي يتم بها الاضطلاع بالمهام السياسية وعمليات حفظ السلام التي ما زالت حيوية بالنسبة لتقدم هايتي. وترحب أيضاً المجموعة باعتزام الأمين العام إجراء تقييم استراتيجي شامل بغية تقديم توصية إلى المجلس، وتشدد على أهمية الإبقاء على تعاون وثيق مع حكومة هايتي في هذا الصدد.

وتكرر مجموعة أصدقاء أهمية التزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون وتحقيق مزيد من التقدم في قطاع القضاء والأمن. وفي ذلك الصدد، تشدد المجموعة على الدور الحاسم للشرطة الوطنية الهايتية في استتباب الأمن والاستقرار في هايتي وتشدد على أهمية استكمال عملية النهوض بالاحترافية والإصلاح الجارية ليتسنى للشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن في هايتي. وفي ذلك السياق، تشدد مجموعة الأصدقاء على أهمية بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية خارج مدينة بورت أو برنس، وضمان تقيدها بأعلى معايير احترام حقوق الإنسان.

وتكرر مجموعة أصدقاء هايتي التزامها بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وفي ذلك الصدد، تتوقع من جميع موظفي الأمم المتحدة الالتزام بأعلى معايير السلوك. وتحث المجموعة جميع الجهات الفاعلة المعنية على تحمل مسؤولياتها للحيلولة دون حدوث حالات كهذه، والتحقيق في الادعاءات ومحاسبة المسؤولين عنها.

ترحب المجموعة بالتقدم الكبير الذي أحرز خلال عام ٢٠١٣ في ما يتعلق بإعادة توطين الأشخاص الذين شردهم زلزال عام ٢٠١٠. ومع ذلك، نشعر أيضاً بالقلق إزاء الأحوال المعيشية في بقية المخيمات، ولا سيما حالة النساء والأطفال، وهذا مثال على استمرار التحديات الإنسانية التي ما فتئت تواجهها هايتي. وتنوه مجموعة الأصدقاء بالعمل الذي تقوم به حالياً حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة وغيرها لحماية الفئات الضعيفة، وتشجع جميع الجهات الفاعلة على إيلاء أكبر قدر ممكن من الاهتمام لمنع وقوع جرائم العنف وتقليصها، لا سيما تلك المرتكبة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك جرائم الاغتصاب وغيرها من جرائم العنف الجنسي.

إن الجهود الجارية حالياً للقضاء على وباء الكوليرا تذكير بأهمية استدامة التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي للوفاء باحتياجات شعب هايتي. وفي ذلك الصدد، ترحب المجموعة بخطة السنتين التي وضعتها الأمم المتحدة وركزت على الأعمال التي سيضطلع بها في الأجل القصير دعما للخطة الوطنية العشرية للقضاء على الكوليرا في هايتي، وتحيط علما بتعيين الأمين العام لكبير المنسقين لمكافحة الكوليرا في هايتي. وبصورة مماثلة، نقر بالجهود التي تقوم بها الجهات المانحة ونحضها على الوفاء بالتعهدات التي قطعتها ومن دون تأخير.

تعتقد مجموعة أصدقاء هايتي أن الأمن واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والتنمية كلها مرتبطة ببعضها البعض على نحو لا انفكاك منه وتعزز الاستقرار بصورة متبادلة. لذلك نشدد على الحاجة إلى العمل بصورة منهجية لمعالجة البطالة، والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وضمان تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً.

وفي الوقت نفسه، تشدد المجموعة على أنه لا يمكن إحلال الاستقرار أو التنمية المستدامة الحقيقيين في هايتي من دون تعزيز المؤسسات الديمقراطية وقيام عملية ديمقراطية موثوقة. وفي ذلك السياق، تشدد المجموعة على أهمية تعزيز سيادة القانون من خلال تعزيز المؤسسات الهايتية وتؤكد من جديد أيضاً مسؤولية بعثة الأمم المتحدة عن دعم دولة هايتي

من خلال زيادة تحسين هياكل الحكومة، وبسط سلطة الدولة وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وفقا لولايتها.

أخيرا، تؤكد من جديد مجموعة أصدقاء هايتي تضامنها مع هايتي شعبا وحكومة والتزامها نحوها في سعيها إلى تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، والانتعاش، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوطيد دعائم الديمقراطية. وتقر مجموعة الأصدقاء بالدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لضمان إحلال الاستقرار والأمن في هايتي، وتعرب عن تأييدها للنساء والرجال العاملين في البعثة على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة لدعم الانتعاش والاستقرار في هايتي، وتقر بدورهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة، ساندرا أونوري على عرضها المفصل. كذلك أشكر الممثل الدائم لهايتي، السفير دنيس ريجي، على بيانه.

إن آخر تقرير للأمين العام (S/2014/162) يدعونا إلى مناقشة الخيارات المتاحة لوجود الأمم المتحدة في هايتي بعد عام ٢٠١٦، وفي الوقت نفسه يذكرنا بالتحديات الراهنة، أي المسائل السادرة على الجبهات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، والانقسامات السياسية التي أخرت تمتع شعب هايتي الكامل بالاستقرار الديمقراطي. بالإضافة إلى تلك التحديات يتعين على هايتي أن تواجه وباء الكوليرا مع أكبر عدد من الحالات في العالم.

وفي الوقت نفسه، من المنصف الاعتراف بأن هايتي قد قطعت شوطا طويلا في الطريق المفضي إلى تحقيق الاستقرار. إن التقدم المحرز في الحالة الإنسانية، لا سيما إعادة توطين الأشخاص المشردين داخلياً يبعث على التشجيع، على الرغم من أن الإخلاءات القسرية مبعث قلق. وإن ما لاح في الأفق مؤخراً من إشارات اقتصادية إيجابية يؤكد ثقتنا في إمكانية تنمية هايتي. أما على الجبهة السياسية بشكل خاص، فإن اتفاق الرانشو الذي جرى التوقيع عليه مؤخرا يمثل فرصة حيوية لكسر طوق الأنماط والممارسات القديمة التي تتعارض مع التقدم المؤسسي وما برحت تعرقل تقدم البلد. وفي ذلك الصدد، أسلم بالدور الرئيسي الذي قام به الوسطاء الذين وفروا المجال والدعم اللازمين للحوار بين أبناء هايتي. نتوقع أن يؤدي الحوار السياسي في الأجل القصير إلى الإسراع في تنفيذ الالتزامات المحددة والتمكين من تطبيع الحياة الديمقراطية في البلاد مع إجراء الانتخابات المعلقة في عام ٢٠١٤ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥.

إن تلك الصورة المعقدة تذكير لنا بالطبيعة المتكاملة للتحديات التي تواجه هايتي في هذه المرحلة المتقدمة من عملية تحقيق الاستقرار. ويظل هذا ظرفا أساسيا إذ أننا نناقش أفضل استراتيجية لدمج مكاسب الاستقرار بصورة مأمونة حتى الآن بفضل المساهمة الحيوية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن دعم البرازيل الشديد للعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة ساندرا أونوري وفريقها.

أما على الجبهة الأمنية، فيبلغنا تقرير الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية في تنفيذ خطة تطويرها بدعم رئيسي من البعثة. ولا ينبغي أن يحول ذلك أبصارنا عن أهمية ترجمة دعمنا لتعزيز قطاعي العدالة والأمن إلى فوائد ملموسة للسكان وتوفر قدرا أكبر من الحماية لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وللمساعدة في ترسيخ الصلة الأساسية القائمة

على الحقوق بين المؤسسات والمواطنين، من الأساسي أن تواصل البعثة اتباع نهج شامل نحو الاستقرار.

ترحب البرازيل بدمج أعمق للمشاريع المجتمعية للحد من العنف في نطاق أنشطة سيادة القانون التي تضطلع بها البعثة، فضلا عن الجهود الرامية إلى معالجة نقاط الضعف في القطاع القضائي، ومسألة إطالة أمد الاحتجازات قبل المحاكمات. إن أدوات الاستقرار من قبيل المشاريع ذات الأثر السريع والمشاريع المجتمعية الرامية إلى تقليص العنف تصبح حتى أكثر أهمية في الوقت الذي نمضي فيه قدما في تنفيذ خطة دمج البعثة مع إجراء مزيد من التخفيضات في العنصر العسكري لديها.

إنه تطور إيجابي كون الحالة ما برحت مستقرة في الدوائر التي أخلتها القوات التابعة للبعثة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن إتباع نهج محدد جيداً، ومسؤول، وتقدمي ومحدد أنسب طريقة لتوطيد المكاسب من دون التفريط في الأمن. ونعتقد أن إتباع نهج متأنٍ وتدريجي ومسؤول ومتصل بالحالة ينبغي أن يستمر ليسود في تخطيطنا من أجل عملية انتقال مستدامة.

إن الحالة الأمنية في الميدان هي التي ينبغي أن تسود الأبعاد الاجتماعية والسياسية وقدرة هايتي على تولي مسؤوليات متزايدة وأن تستمر كي نسترشد بها، وليست قيود الميزانية المفروضة ذاتيا، أو أطر زمنية تم توخيها بصورة تعسفية والتي لا تمت بصلة إلى حالة هايتي بالذات. وينبغي على المجلس أن لا يضحي بالأمن والاستقرار اللذين تحققا بشق الأنفس للمجازفة بدفع ثمن باهظ في الأجل المتوسط. ولا ينبغي السعي إلى إنشاء بعثات جديدة وضرورية لتقرير خطط فاعلة للإضرار ببعثات نشطة وعلى حسابها، بعثات لم تفي بغرضها بصورة كاملة.

وكما يذكر الأمين العام نفسه، سيقتضي الأمر إجراء تقييم استراتيجي شامل لاتخاذ قرار مستنير بشأن الخيارات الواردة في تقريره أو أي بدائل أخرى تعتبر مناسبة.

ونأمل لهذه الممارسة أن تُحسِّن الحالة الميدانية الملموسة، وتحدِّد الفرص للمزيد من نقل المسؤوليات حيثما تطرح نفسها، وتأخذ في الاعتبار الحاجة إلى ضمان تحقيق الأهداف الرئيسية مثل العمليات الانتخابية والحوار الوطني السياسي بالدعم الكافي. والتنسيق الوثيق والفعال مع حكومة هايتي سيبقى ضرورة حاسمة في هذا السياق. وأحيط علما مع التشجيع بالفقرات الختامية للبيان الذي ألقاه ممثل هايتي في هذا الصدد.

ومن الواضح أنه لا يُنصَح بأي انقطاع مفاجئ للدعم الذي يقدِّمه وجود قوة حفظ السلام، وبخاصة في ضوء المتطلبات الأمنية للانتخابات المقبلة. والبرازيل تفضِّل الخيارات التي تحافظ على قدرة عسكرية لدعم الشرطة الوطنية الهايتية، بحسب الحاجة، في إطار الفصل السابع من الميثاق. ونرى أيضا أنَّه ينبغي الحفاظ بشكل كامل على الطابع الأمريكي اللاتيني/ الكاريبي الحالي للبعثة طوال عملية إعادة تشكيلها.

والانتقال النهائي يجب أن يكون هايتيا – انتقالاً بعيدا عن عدم الاستقرار السابق، وعودة إلى الحلُم الهايتي الأصيل الذي ألهَمَ منطقة بأكملها السعي إلى الاستقلال سبيلاً لضمان حياة كريمة للجميع. وإننا نقف بثبات وراء هذا الهدف بالتضامن مع إخواننا وأخواتنا الهايتيين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ألداي غونثاليث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه المناقشة في مرحلة حاسمة لمستقبل حكومة هايتي وشعبها، ولتعريف وجود الأمم المتحدة في

البلد. فبعد عشر سنوات على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأربع سنوات على الزلزال المدمِّر الذي كانت له تداعيات إنسانية وسياسية واقتصادية مأساوية في هايتي، نشهد الآن مظاهر تقدم هامة في الأمن والاستقرار والحوار السياسي وسيادة القانون. ولم يكن هذا التقدم ليُحرَز لولا وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولولا الدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ومن الواضح أنّ استراتيجية التصدي لتحديات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان في مسارات متوازية، كما جرت متابعتها منذ عام ٢٠٠٤، كانت حاسمة في استعادة استقرار هايتي وإعادة بنائها.

إنَّ حكومة المكسيك ترحب بالتقييم الإيجابي للعملية السياسية، الوارد في آخر تقرير للأمين العام (S/2014/162)، والمنبثق عن اعتماد القانون الانتخابي وبدء الحوار المباشر بين الفرع التنفيذي والبرلمان والأحزاب السياسية. وهذه الاتفاقات أساسية للتهيئة الجارية لبيئة مؤاتية لانتخابات هذه السنة والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. والانتقال السلمي للسلطة نتيجة انتخابات حرة، مقترناً بالتعزيز المؤسسي للحكومة الهايتية، من شأنه أن يكون هاما لتوطيد الديمقراطية في البلد. ومن الأساسي الحفاظ على الدعم الذي ستحتاج إليه هايتي في هذه الفترة، لكي تؤتي الجهود المبذولة من الهايتيين والمجتمع الدولي ثمارها.

لقد دعم بلدي هايتي في تعزيز مؤسساتها الانتخابية وإضفاء طابع الكفاءة المهنية عليها. وبناءً على طلب المجلس الانتخابي، قدَّم المعهد الانتخابي الاتحادي المكسيكي مساعدة تقنية في عدة مجالات، وسيرسل في الأشهر المقبلة بعثة تُعِدّ برنامجا تعاونيا متعلقا بالمسائل الانتخابية بالتشارك مع سلطات ذلك البلد.

ومع أنَّ الأمين العام يذكر تقدماً كبيرا على الجبهة الإنسانية في السنة الماضية، فإنَّ القلق يساورنا إزاء بقاء عدد مرتفع من حالات الإصابة بوباء الكوليرا؛ وقد أودت هذه الأزمة فعليا بحياة ٥٠٠ ٨ شخص. وتأمل المكسيك لتنفيذ خطة العمل الإنساني لهايتي في عام ٢٠١٤، والخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا في هايتي، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، أن يُسهم في تلبية الاحتياجات المتعلقة بهذا الوباء وخفض معدلات الإصابة به. وإننا مقتنعون بأنه ينبغي لهذه الجهود أن تكون جزءاً من استراتيجية تتصدى لتحديات الفقر والتنمية بشكل متزامن، وتعزِّز الأمن الغذائي والتغذية والتأهب للكوارث. والمكسيك ملتزمة بهذه المهمة. وسنواصل تعزيز الإجراءات في مجالات التعاون الإنمائي ذات الأولوية، التي أُرسيت مع الحكومة الهايتية في الزراعة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية، والبيئة، والصحة والديمقراطية.

والشوط الذي قطعته هايتي والمجتمع الدولي في العقد الماضي يجسِّد التقدم المحرَز في المجالات ذات الأولوية من الاستقرار وخطة التوطيد لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وإكساب الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية. وكما يذكر الأمين العام، تبقى هناك تحديات تستلزم التصدي، بغية ضمان قدرة السلطات الوطنية على أن تتولّى تدريجيا مسؤولية أكبر في بسط سيادة القانون والتحضير للانتخابات المقبلة. ومن الأساسي أن تحظى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالموارد للتصدي لتلك التحديات.

وتأمل المكسيك لخطة التوطيد لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تفضي إلى عملية انتقالية ناجحة، مع المغادرة النهائية للبعثة حالما تتحقق أهدافها في صون الاستقرار والتنمية طويلة الأمد في هايتي. ومن الأساسي الحفاظ على نهج تدريجي ومخطط لإعادة تشكيل البعثة في عام ٢٠١٦، عملا بالقرار ٢١١٩ (٢٠١٣). إذ يمكن لانسحاب البعثة

المفاجئ وغير المخطط أن يؤدي إلى تكرار الأزمة وعدم الاستقرار السياسي ذي العواقب غير المحسوبة.

وباسم وفد بلدي، أنوِّه بجهود الرجال والنساء المنتشرين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذين يعملون بالتعاون مع الحكومة الهايتية على إرساء الأسس لهايتي مزدهرة وهادئة. وإرث البعثة ملموس. فالبلد اليوم لم يَعُد كما كان بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠. فلنجْعل جهودنا المشترَكة تؤتي ثمارها، ولنجعل هايتي حكاية نجاح أخرى للمجلس، وللمنظمة وللشعب الهايتي بشكل خاص.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أودّ أولا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر وفد لكسمبرغ على تنظيم هذه المناقشة حول هايتي. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في هايتي، وأن أؤكد لها دعم كندا المتواصل لها ولبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وإننا نقدِّر الجهود المستمرة لجميع أفراد البعثة لتعزيز الاستقرار في هايتي.

ومع أنَّ تقدُّماً قد أحرز منذ أن ناقش المجلس مسألة هايتي آخر مرة في آب/أغسطس (انظر S/PV.7024)، فإنّ هناك حاجة إلى المزيد من العمل لضمان تنميتها واستقرارها المستدامين. وأحد الأمثلة على هذا التقدم هو نقل آلاف العائلات التي تعيش في مخيمات للأشخاص المشردين؛ فقد تمّ حتى الآن انتقال ٩٠ في المائة من السكان الذين شردهم زلزال عام ٢٠١٠ إلى خارج تلك المخيمات. ويجب أن نواصل العمل حتى تحصل الـ ١٠ في المائة الباقية على مساكن. وفي كانون الثاني/يناير، أعلنت كندا عن المزيد من الدعم للمساهمة في نقل ٠٠٠ ٥٣ شخص آخر مشرد داخليا في السنة المقبلة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تشاطرت كندا شراكة فريدة مع هايتي طوال عقود. فقد قدَّمت منذ عام ٢٠٠٦ أكثر من ١,٤ مليار دولار من المساعدة الإنمائية والإنسانية. وصُمِّمت تلك الجهود لتكملة ودعم جهود وأعمال حلفائنا والهيئات متعددة الأطراف والإقليمية في هايتي. وعملت كندا لإحداث تحسينات في عدد من المجالات بينها النمو الاقتصادي، والأمن الغذائي والحوكمة، وأولت تركيزا خاصا لصحة الأمهات والمواليد والأطفال، بما ينسجم مع مبادرة ماسكوكا التابعة لمجموعة الثماني، التي أطلقتها كندا.

وترحب كندا بكون هايتي قد جعلت التنمية الاقتصادية، بما فيها التجارة والاستثمار، أولوية عليا. ونحن نرحب بتشديد الحكومة على تحديث بيئة الأعمال التجارية، بغية تيسير الاستثمارات الأجنبية، ونشجِّع بقوة الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من المكاسب في الحوكمة الشفافة، والتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل المستدامة. فالقطاع الخاص يوجِد العمالة، والعمالة تبني اقتصادا. والشفافية، والمساءلة، والتنافس والتنوع الاقتصاديان كلها أمور أساسية لإنماء هايتي وتوليد العائدات المطَّردة للحكومة.

ونشجع مواصلة العمل في تحسين بيئة الأعمال التجارية، والتي يمكن أن تحول الإمكانات الاقتصادية لهايتي إلى نتائج ملموسة للشعب الهايتي.

(تكلم بالفرنسية)

ولكي تنجح هايتي في سيرها على درب التنمية وفقا لأهدافها وخططها، من الضروري تحقيق الاستقرار السياسي وأن تكون هناك مؤسسات قابلة للمساءلة. ونلاحظ، بعين القلق، أنه لم يتم بعد إجراء انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية التي طال انتظارها والتي ينص

عليها الدستور، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة من قبل الجهات الفاعلة السياسية في هايتي والدول الأعضاء في مجلس الأمن لإجرائها دون إبطاء. ومما يثلج صدورنا الإعلانات الصادرة مؤخرا عن أن هذه الانتخابات ستُجرى في خريف هذا العام، ولكن هذه الأقوال يجب ترجمتها الآن إلى أفعال وأن تؤدي إلى إدلاء الناخبين بأصواتهم في مراكز الاقتراع.

وكان إصدار قانون الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ خطوة هامة نحو إجراء الانتخابات. ونثني على الجهات الفاعلة السياسية في هايتي لتوصلها إلى حلول توافقية من خلال الحوار بين الأطراف الهايتية الذي اختُتم مؤخرا. ونحن ندرك ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها البعثة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية والدعم اللوجستي لتلك الانتخابات. ونلاحظ أهمية تعزيز مكانة وقدرة المؤسسات الهايتية للقيام بدور متزايد في المستقبل.

ومن المهم أيضا الاستمرار في تحسين حماية حقوق الإنسان في هايتي. وكندا تثني على مكتب أمين المظالم الهايتي والذي أصبح معتمدا بوصفه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكانت تلك خطوة هامة إلى الأمام في الجهود التي تقودها هايتي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد. وكندا فخورة بما قدمته من دعم للمكتب على مدى السنوات القليلة الماضية. ونرحب أيضا بالتقارير العديدة التي جرى تقديمها عن تنفيذ هايتي لالتزاماتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، باعتبارها خطوة هامة نحو تحقيق المساءلة في هذا المجال.

غير أنه ما زال هناك الكثير جدا الذي يتعين القيام به، حث أن شيوع الضعف في مؤسسات قطاع العدالة لا يزال يبعث على القلق ويقوض حماية حقوق الإنسان. ووفقا لبعض المصادر، فإن عددا كبيرا من الهايتيين – ما يصل إلى ٧٠ في المائة من مجموع نزلاء السجون – يواجهون الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات طويلة في ظروف مروعة. ولقد آن الأوان لمعالجة هذه المسألة. وثمة أهمية حاسمة لاستمرار المشاركة الدولية والجهود الجارية التي تبذلها السلطات الهايتية لتعزيز المؤسسات في تحسين الحالة الراهنة بطريقة فعالة ومستدامة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، تود كندا أن تشير إلى أنها ما زالت تقدر وتدعم العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وعلى مدار ١٠ سنوات، عملت البعثة من أجل تحسين الظروف الأمنية والإسهام في تحقيق الاستقرار الدائم في هايتي وأحرزت تقدما كبيرا. وتلاحظ كندا التخطيط الاستشرافي للبعثة بشأن وجود الأمم المتحدة في هايتي خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٦. وبينما ننظر في إمكانيات المستقبل، من المهم أن تستند هذه القرارات إلى الحالة على أرض الواقع، ولا سيما قدرة الدولة الهايتية على توفير الأمن لسكانها. وينبغي أيضا أن نتجنب سيناريوهات التقليص التي من شأنها أن تعرض النتائج التي حققناها حتى الآن للخطر.

ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها البعثة من أجل إصلاح وتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وهي منظمة برهنت على زيادة قدراتها خلال الشهور الأخيرة. ونحن في غاية السرور باستكمال المجموعة الأولى من مفتشي الشرطة الهايتية لتدريبهم وبأن تدريب المجموعة الثانية قد بدأ الآن. وهذا معلم هام، جاء نتيجة العمل الكبير الذي تضطلع به السلطات الهايتية لوضع مناهج دراسية وتعيين مدربين، وذلك إلى جانب أنشطة أخرى. وكندا تفخر بأنها تقدم دعما كبيرا لهذه الجهود، ونحث حكومة هايتي على كفالة استدامة هذه الإنجازات. ونشجع حكومة هايتي على مواصلة هذا العمل والاستمرار في البناء عليه من خلال التصدي لنقاط الضعف في قطاع العدالة لضمان استفادة جميع المواطنين الهايتيين من سيادة القانون. وهذا أمر بالغ الأهمية لمستقبل هايتي. وبوسعي

أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، أن كندا ستواصل دعم هايتي في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا فيلاسكويث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بمبادرة رئاسة مجلس الأمن لعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هايتي. وأرحب ترحيبا حارا بوجود الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة ساندرا أونوري، وأن أشكرها على عرضها لتقرير الأمين العام عن الحالة في هايتي (S/2014/162).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي، ولا سيما اعترافه بأهمية العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وكذلك في تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وسيادة القانون. ونحن نعتقد أن هذا العمل لا يزال أمرا أساسيا لتوفير ما تحتاجه السلطات الهايتية من أمن ودعم لتيسير عملية توطيد الديمقراطية في هايتي.

وبيرو ملتزمة بتحقيق وتوطيد الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات في هايتي. ومن ثم، فإن بلدي يشارك بنشاط في بعثة الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ بوحدة عسكرية قوامها ٣٧٢ جنديا، بما في ذلك موظفات للخدمات الميدانية، فضلا عن المساهمة بضباط عسكريين في هيئة الأركان العامة للبعثة.

وبيرو تقر بالتقدم الكبير المحرز نحو إجراء الانتخابات الفرعية التشريعية والبلدية والمحلية التي تأخرت كثيرا. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من احتمال أن يولد التأجيل الجديد لها مناخا من عدم الاستقرار السياسي وأن يؤدي إلى فراغ في الحكم. وبالتالي، فإن وفد بلدي، وإذ يسلم بالتطلعات الديمقراطية لشعب هايتي، فإنه يعيد التأكيد على دعوته إلى جميع القوى السياسية الهايتية للتوصل إلى الاتفاقات اللازمة لإجراء هذه الانتخابات في الوقت المناسب، الأمر الذي من شأنه أن يعزز أداء المؤسسات الرئيسية للحوكمة الديمقراطية في هايتي.

وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2014/162)، فإن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال مستقرة نسبيا بفضل العمل البالغ الأهمية الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد حدثت زيادة في الاحتجاجات، والتي ترتبط أساسا بالتوتر السياسي والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ونقص الخدمات الأساسية. وذلك يُذكرنا بأنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعرض التعاون في المجالات الثلاثة ذات التأثير المباشر على عملية الانتعاش والتعمير الجارية في هايتي: الحوكمة والأمن والتنمية المستدامة.

وفي سياق التأكيد من جديد على تقديرنا للعمل الذي يقوم به العنصر العسكري للبعثة لكفالة الاستقرار والأمن في هايتي، نود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء التقدم المحرز في تنفيذ خطة التطوير الخمسية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، والتي ستزود هذه المؤسسة بالقدرات اللازمة للحفاظ على النظام العام والأمن في جميع أنحاء البلد، فضلا عن الأساس المؤسسي الراسخ لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

والتقدم الذي أحرزته البعثة في تحقيق الاستقرار في هايتي يتيح لنا أن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل لأننا نعتقد أن الوقت قد حان للشروع في عملية للانتقال تدريجيا وبصورة منظمة إلى المرحلة الثانية للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة وهايتي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة إعادة تشكيل البعثة وتركيز أنشطتها، والتي تهدف إلى توطيد الإنجازات

التي تحققت حتى الآن وإرساء الأسس اللازمة لبرامج التنمية الطويلة الأجل.

وبخصوص مختلف الخيارات التي قدمها الأمين العام بشأن مستقبل البعثة، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي عدم اتخاذ قرار بخفض عدد موظفي البعثة مستقبلا، أو حتى إجراء تغيير في طابع البعثة، إلا بعد إجراء تحليل جاد للحالة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعزم الأمين العام إجراء تقييم استراتيجي لاستصواب مختلف الخيارات الواردة في التقرير، ونأمل أن يولي الاعتبار الواجب للمعايير والمؤشرات في خطة إعادة تشكيل البعثة وتركيز أنشطتها.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي مجددا أن الإنجازات الكبيرة التي حققتها بعثة الأمم المتحدة حتى الآن ينبغي ألا تقودنا إلى استنتاج خاطئ بأن مهمة لأمم المتحدة في هايتي قد انتهت أو حتى شارفت على الانتهاء.

لقد رأينا فيما قاسته بعض البلدان من معاناة شديدة ماذا يمكن أن يقع عندما تقرر منظمتنا سحب عناصر وجودها في الميدان قبل أن يحين الموعد الذي ينبغي أن تفعل فيه ذلك. ولذلك السبب، فإننا نناشد المجتمع الدولي قاطبة أن يواصل تقديم دعمه إلى هايتي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد ياماكازي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب تقديري لكم، سيدي الرئيسة، على ترأسكم لمناقشة اليوم. كما أود أن أشيد بالسيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، لإسهامها القيم والكبير في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة هذا الصباح. كما أود أن أحيي رجال البعثة ونساءها على ما أبانو عنه من إلتزام وتفان في ظل ظروف عصيبة.

وأرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162)، الصادر في ٧ آذار/مارس. وكما يشير التقرير إلى ذلك، فإن اعتماد قانون الانتخابات والبدء بعملية الحوار فيما بين أبناء هايتي مؤشران مشجعان يمكن أن يؤديا إلى التغلب على الأزمات السياسية المتواترة ونزع فتيل التوترات. ما زال هناك الكثير من التحديات، لكن تقدما كبيرا قد أحرز بشأن عملية تحقيق الاستقرار والتعافي في هايتي. وفي ذلك الصدد، فإن الدعم الذي تقدمه البعثة، مثل تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وبناء القدرات الانتخابية وتعزيز سيادة القانون ودعم الحوار السياسي، دعم لا غنى عنه.

واليابان، باعتبارها بلدا صديقا لهايتي، ما انفكت تسهم في عملية التعافي في البلد. فقد شارك ما مجموعه نحو ٢٢٠٠ فرد من قوات الدفاع اليابانية في إطار وحدة الهندسة التي أُرسِلت إلى البلد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأسهمت أنشطتهم في إزالة الأنقاض والحطام، وبناء المرافق، ونقل الإمدادات في أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، قامت اليابان عندما حان موعد انسحاب أفرادها، بالتبرع بالمعدات الهندسية لحكومة هايتي وبالبيوت الجاهزة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وعلاوة على مساهمة قوات الدفاع اليابانية، فإن اليابان دفعت أكثر من ١٥٠ مليون دولار منذ عام ٢٠١٠ من أجل تعمير هايتي. والمرافق الأساسية في البلد ما زالت هشة. وبالتالي، فإن اليابان ركزت مساعدتها على استعادة وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات الصحة والنظافة الصحية والتعليم.

ومؤخرا في ٧ آذار/مارس، وافقت حكومة اليابان على تقديم مساعدة بمبلغ يناهز ٦,٨ ملايين دولار لمشروع لإعادة

بناء مرافق للإمداد بالمياه في لوغان، فضلا عن معونة إضافية بمبلغ يناهز ٧ ملايين دولار لمشروع إعادة بناء مستشفى في جاكميل. كما وقعت حكومة اليابان، في ١١ آذار/مارس، وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتقديم مساعدة بمبلغ يناهز ٢,٥ مليون دولار لمشروع للوقاية من الكوليرا في هايتي. كما تقرر منح مبلغ يناهز ٣ ملايين دولار لمساعدة المزارعين الفقراء في هايتي. وتنوي اليابان مواصلة دعم عملية التعافي في هايتي والتعاون معها.

إن تقرير الأمين العام يثير مسألة هامة تتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في هايتي. وترحب اليابان بانطلاق عملية التخطيط المتكامل بشأن تشكيلة الأمم المتحدة في البلد بعد عام ٢٠١٦، والخيارات الممكنة الخمسة الواسعة النطاق التي عرضت في التقرير بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ومراعاة من اليابان للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وإذ تأخذ في الحسبان أيضا ما وقع من تطورات حتى الآن في هايتي، فإنها علمت على نحو أثلج صدرها بالتخطيط للقيام بتخفيض أفراد البعثة – انسحاب ١ ٢٤٩ فرد من المشاة ووحدة الهندسة – قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبدعم اليابان لجهود تعافي هايتي، فإنها تأمل أن تُمَكِّن الظروف في الميدان من إجراء تخفيض تدريجي لعملية البعثة ونقل وظائفها لحكومة هايتي.

لقد مر عقدان على أول مشاورات بين اليابان والجماعة الكاريبية عام ٢٠١٣. وقد أعلن عام ٢٠١٤ عام الصداقة بين اليابان والجماعة الكاريبية بغية تعزيز تلك العلاقة في مختلف الميادين. والصداقة بين اليابان وهايتي هي أيضا صداقة قوية ووطيدة. ولن تنسى اليابان أبدا التضامن الذي أبدته هايتي في أعقاب الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان في عام ٢٠١١. وأنا على ثقة بأننا، من خلال تلك الصداقة، يمكننا أن نتغلب على التحديات الصعبة التي تنتظرنا ونمضي قدما صوب مستقبل أكثر إشراقا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة أونوري لتجيب بإيجاز على ما أُدلِيَ به من ملاحظات.

السيدة أُنوري (تكلمت بالإنكليزية): مرة أخرى، أغتنم الفرصة لأشكركِ، سيدي الرئيسة، على إدراج مناقشة اليوم بشأن آخر تقرير للأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/162)، في جدول أعمال مجلس الأمن. وأود أن أشكركِ، سيدتي الرئيسة، وأعضاء المجلس، على ما أدلي به من تعليقات وما قدم من توصيات خلال مناقشة هذا الصباح بشأن عملنا وعمل البعثة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

كما أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية هايتي، والمنظمات المتعددة الأطراف التي أدلت بالتعليقات وقدت الاقتراحات، سواء أصالة عن نفسها أو بالنيابة عن المجموعات الإقليمية.

وباسم أفراد البعثة – العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، الدوليين والهايتيين – فضلا عن متطوعي الأمم المتحدة، أشكرالمشاركين على عبارات دعمهم لعمل البعثة، بينما نسعى إلى الوفاء على نحو كامل بولاية المجلس المتمثلة في كفالة إيجاد بيئة آمنة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومما يثلج صدرنا، استمرار دعم المجلس لجهودنا ورغبته في أن تعود بكامل النفع على أطفال هايتي ونسائها ورجالها.

ووفقا لخطة توطيد البعثة، فإننا ما زلنا نركز على المجالات الرئيسية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز القدرات الوطنية على إدارة الانتخابات، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وعلى المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة، بما فيها الانتخابات، والخطة التشريعية، وتعزيز المؤسسات.

إن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي يستلهمان الملاحظات التي أدلي بها اليوم، ويتطلعان إلى مواصلة عملنا وخدمتنا دعما لما التزم به الأمين العام أمام المجلس، في الوقت الذي يواصل فيه مداولاته بشأن مضامين التقرير الوارد في الوثيقة S/2014/162.

وتعرب البعثة مجددا عن بالغ تقديريها للتعاون الثابت والمتواصل الذي قدمته البلدان والمنظمات المشاركة إلى هايتي حكومةً وشعبًا. وقد أحطنا علما بالتعليقات المحددة بشأن المجالات المحددة التي يعتقد المشاركون أنه ينبغي لنا أن نحدد تركيزنا عليها، ونحن نتطلع إلى مواصلة خدمتهم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة أونوري على توضيحاتها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.